

الطب الإسرائيلي بين تدني المستوى وانتشار «السوق السوداء»!



صفحة (5) من

احتدام الصراع على منصب الزعيم الروحي لحركة شناس!



صفحة (6) من

المنتهد

الثلاثاء ٢٠١٣/١٠ م الموافق ٢٥ ذو القعدة ١٤٣٤ هـ العدد ٣١٧ السنة الحادية عشرة

المنتهد

ملحق نصف شهري يصدر عن



مركز الدراسات الفلسطينية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

رئيس «معهد دراسات الأمن القومي»: مهمة نتنياهو في الولايات المتحدة لن تكون سهلة!



(أفب)

أوباما ونتنياهو، أمس.

السفير الأميركي في تل أبيب: أهداف الولايات المتحدة وإسرائيل بشأن إيران متطابقة!

أوباما هذا الإيحاء، فإن أعضاء الكونغرس، الذين يفترض بهم أن يقرروا رفع العقوبات عن إيران، سيفهمونه. كذلك أكد المحلل في صحيفة «معاريف» أمنون لورد، أن اعتقال الحاسوب الإسرائيلي جاء في توقيت جيد بالنسبة إلى نتنياهو، وأنه «واضح أن النشر حول الموضوع غابته التناغم مع سفر نتينياهو إلى الولايات المتحدة من أجل أن يواجه هناك الهجمة المضادة للمبتسمة لروحاني وروح السلام التي تهب في أياها من جهة أوباما».

وعنون المحلل العسكري في صحيفة «هآرتس»، عاموس هارثيل، مقاله بأن «اعتقال المشتبه بالتجسس يشكل ذخيرة لخطاب نتينياهو في نيويورك، معتبراً أن الإعلان عن اعتقال علي منصورى عشيّة سفر نتينياهو إلى الولايات المتحدة هو تزامن أحداث سار، وأشار هارثيل إلى أن منصورى زار إسرائيل ثلاث مرات وأنه اعتقل لدى مغادرته إسرائيل في المرة الثالثة في ١١ أيلول الفائت وكان في طريق عودته إلى بلجيكا. وأضاف المحلل أن الكشف عن هذه القضية يدل على أن «إيران هي عدو عنيد ونكبي ويدرس خطواته»، مشيراً إلى أنها واجهت صعوبة في تجنيد جواسيس لها في إسرائيل، وإلى أنها استغلت تنامي التجارة العالمية لزرع جاسوس لها في إسرائيل. وتابع هارثيل أن إيران أعلنت مرات عديدة عن أن إسرائيل زعت جواسيس في أراضيها، وأنه تبين في معظم الحالات أن إسرائيل اعتمدت على رجال أعمال أيضاً. ومددت محكمة إسرائيلية اعتقال منصورى أمس. وقال موقع «يديعوت أchronوت»، الإلكتروني إن مندوب الشرطة في جلسة المحكمة المبح إلى أن الكشف عن اعتقال منصورى جاء من جهات سياسية عليا.

سيزوح خلال لقائه مع أوباما أنه يفضل ألا يتم التوصل إلى اتفاق مع إيران على التوصل إلى «اتفاق سبي»، وأن العقوبات التي فرضها المجتمع الدولي على إيران حققت إنجازات كثيرة وأنه يحظر أن تنهب هذه الإنجازات سدى، وسيطالب رئيس الحكومة الإسرائيلية بتشديد هذه العقوبات. ويتوقع أن يشدد نتينياهو أيضاً على أنه لا يرفض المسار الدبلوماسي بشكل كامل لكنه يرى أنه يجب أن يستند إلى أفعال من جانب إيران وليس إلى أقوال فقط. ومن المتوقع أن يكرر نتينياهو أقواله هذه خلال خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، اليوم الثلاثاء.

محاولة إخراج إيران باعتقال جاسوس لها في إسرائيل!

على صعيد آخر، أجمع محللون عسكريون في الصحف الإسرائيلية الصادرة أمس على أن إسرائيل كشفت النقاب، أول من أمس، عن اعتقال جاسوس إيراني في محاولة لإخراج طهران بعد تصريحات روحاني في الأمم المتحدة، وبعد تسخير العلاقات بين الغرب وخاصة الولايات المتحدة وبين إيران، الأمر الذي أثار غضبا وتوترا في إسرائيل. وكتب المحلل العسكري في صحيفة «يديعوت أchronوت»، أليكس فيشمان، أن مصلحة إسرائيل من وراء الكشف عن اعتقال علي منصورى بشبهة التجسس لإيران «شفافة للغاية»، وأن إسرائيل تحاول «إخراج الإيرانيين ردا على حملة العلاقات العامة الناجحة التي قام بها رئيس إيران روحاني في الولايات المتحدة في الأسبوع الماضي». وسمحت محكمة إسرائيلية، أول من أمس الأحد، بالنشر

إسرائيل تخطط لإقامة حديقة في القدس الشرقية لمنع أعمال بناء فلسطينية

التاريخية فإن هذه كانت طريق الحجاج. ونقلت الصحيفة عن جهات فلسطينية ونشطاء إسرائيليين يساريين تأكيدهم أن الهدف من إقامة «حديقة وطنية» في هذا الموقع هو منع مخططات توسيع أحياء فلسطينية، بينها العيساوية والطور، وأن تبقى من دون فائض أراضٍ للتوسع فيه. وكانت المحكمة المركزية في القدس قد قررت، قبل عدة شهور، في ردها على طلب سكان فلسطينيين في العيساوية والطور، عدم السماح بترجمة قراراتها بخصوص هذه القضية إلى اللغة العربية. وشددت الصحيفة على أنه لا يوجد في هذا الأراضي سوى موقع واحد لا يتميز بأي شيء ويخلو من آثار تاريخية، كما أنه لا توجد فيه أنواع نباتات أو حيوانات، لكن وزير حماية البيئة الإسرائيلي السابق، غلغام أردان، زعم في العام الماضي أنه ينبغي حماية هذا المكان من خلال إقامة «حديقة وطنية» فيه، وادعى أنه توجد فيه «موجودات

كشفت تسجيل صوتي لإحدى الموظفين في «سلطة الطبيعة والحدائق» الإسرائيلية أن المخطط الإسرائيلي لإقامة «حديقة وطنية» في القدس الشرقية هدفه منع أعمال بناء لتوسيع ضاحيتي العيساوية والطور وإقامة الحديقة على حساب أراضي هاتين الضاحيتين الفلسطينيتين. وقالت صحيفة «هآرتس»، أمس الاثنين، إن أحد الزوار الذين حضروا، خلال عيد المظلة اليهودي في الأسبوع الماضي، إلى المنطقة التي يجري التخطيط لإقامة الحديقة فيها سجل أقوال الموظفة بان «الفكرة هي الحفاظ على جميع هذه السفوح كمنطقة مفتوحة، وبالأساس من أجل سد الطريق أمام أعمال بناء وعدم اتساع المدينة نحوها، ولكي لا تتسع الضاحيتان باتجاه هذه السفوح». وادعت الموظفة أن أهمية المكان في كونه منطقة عيش لأنوع عديدة من الحيوانات، ويشكل ممرا يبقى لنا مشهد الصعود إلى القدس (من الجهة الشرقية)، ومن الناحية

ليفني: أغلبية الإسرائيليين تؤيد حل دولتين لشعبين

قالت وزيرة العدل الإسرائيلية تسيبي ليفني، المسؤولة عن ملف المفاوضات مع الفلسطينيين في الحكومة الإسرائيلية، إن أغلبية الإسرائيليين تؤيد فكرة دولتين لشعبين، وأكدت أن الطريق الوحيدة للحفاظ على قيم إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية كاملة في تبنّي حل دولتين لشعبين. وأضافت ليفني التي كانت تلقي كلمة أمام المؤتمر السنوي لمنظمة «جي ستريت» اليسارية اليهودية الأمريكية الذي عقد في واشنطن أول من أمس (الأحد)، أن على جميع اليهود في العالم أن يزيدوا التفاهم من حول دولة إسرائيل وجيشها. وتكلمت في المؤتمر نفسه رئيسة حزب العمل وزعيمة المعارضة عضو الكنيست شيلي يحموفيتش فدعت رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتينياهو إلى تحقيق اختراق في جولة المفاوضات الحالية الجارية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وأكدت أنه في حال إقدامه على هذا الاختراق فإن حزب العمل سيؤيد الحكومة.

مركز الدراسات الفلسطينية للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار" وبالتعاون مع تلفزيون فلسطين يدعوكم لمتابعة برنامج:

"عن قرب: قراءة في المشهد الاسرائيلي"

ستبث الحلقة اليوم الثلاثاء، الموافق 10-01-2013، الساعة الثامنة وخمس دقائق مساءً على تلفزيون فلسطين.

سيناقش البرنامج:

[دور ومكانة منظمات حقوق الإنسان في إسرائيل]

يستضيف البرنامج في حلقاته المحامية عبير بكر، والمحامية بانا شغري

وستقدمه السيدة أسماء عزازية.

هذا البرنامج بدعم من مؤسسة روزا لوكسمبورغ



ليس خافياً على أحد أن مشاعر قلق عارمة تسود في إسرائيل هذه الأيام على خلفية التطورات المرتبطة بمعالجة الولايات المتحدة مجموعة من الملفات الساخنة في منطقة الشرق الأوسط، وفي مقدمها الملف النووي الإيراني، والملف الفلسطيني.

وقد انعكست هذه المشاعر أكثر شيء في ردات الفعل على فحوى الخطاب الذي ألقاه رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما أخيراً أمام الدورة السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في نيويورك، والذي تضمن المفاصل الرئيسية للسياسة الأميركية الخارجية عامة وفي الشرق الأوسط خاصة.

ويعود هذا القلق الإسرائيلي إلى سببين اثنين رأت أغلبية التحليلات في إسرائيل أنه قد تبين لاحقا كونهما واثقين بمقاربة جديدة للسياسة الأميركية، مغايرة عن السياسة المعهودة لإدارة أوباما.

أولاً، الموقف من إيران. فعلى ما يبدو أن أوباما، في قراءة إسرائيل، منبهر للغاية بالرسائل الإيرانية المعتدلة والتصالحية من طرف الرئيس الجديد حسن روحاني.

وإزاء ذلك فإن إسرائيل تتمسك بمقاربة فحواها ما يلي:

إن انتخاب روحاني رئيساً لإيران والرسائل التصالحية التي يبعث بها هما خطوة إيرانية مدروسة تهدف إلى رفع الضغط الدولي عن إيران وتخفيف العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، ولذا فنحن بصدد عملية احتيالي. وتقوم عملية الاحتياط هذه على وقف المشروع النووي الإيراني في الفترة المقبلة، على الأقل وقف المشروع العلني الخاضع للرقابة من جانب الأمم المتحدة. لكن في هذه الأثناء سيحقق «سبنارو الرب» الذي تحذر منه إسرائيل منذ وقت طويل، ألا وهو تحوّل إيران إلى دولة على «عتبة القنبلة» وستكون قادرة على تنفيذ المرحلة الأخيرة من أجل صنع القنبلة في التوقيت الذي تجده مناسباً. وفي حال تحقق ذلك، فإن الاستراتيجية الإيرانية ستنجح، وستحصل طهران على القنبلة النووية.

ثانياً، قيام الرئيس أوباما مرة أخرى بعرض الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني على أنه لب المشكلات التي تعاني منها منطقة الشرق الأوسط، وذلك من خلال ربطه بين البرنامج النووي الإيراني واستمرار هذا الصراع. وقد لفتت جلّ رداات الفصل في إسرائيل إلى أن الرئيس الأميركي تجاهل كليا أحداث «الربيع العربي» والحرب الأهلية الدائرة في سورية، وإلى أن تركيزه على هذا الصراع ربما يعكس إصراره على أن تتوصل جولة المفاوضات الحالية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى اتفاق سلام نهائي. كما هاجم وزير المواصلات الإسرائيلي يسرائيل كاتس («الليكود - بيتنا») خطاب الرئيس الأميركي وقال إنه رهن وجود إسرائيل بقيام دولة فلسطينية، وهذا أمر في غاية الخطورة بالنسبة إلى الدولة الأولى.

غير أنه في مقابل مشاعر القلق هذه جرى التنويه بأمر من شأنها أن تخير مشاعر الرضا والارتياح.

مهما تكن هذه الأمور، لا بد من ذكر ما يلي:

أولاً، تأكيد أوباما عدم إسقاط الخيار العسكري لكبح البرنامج النووي الإيراني من جدول أعمال واشنطن. وكان هناك من أشار إلى أن اختلاق المفاوضات بين الجانبين هو تطور إيجابي سواء في حال نجاح هذه المفاوضات في التوصل إلى اتفاق يقضي بكبح ذلك البرنامج، أو في حال فشلها الأمر الذي من شأنه أن يوفر المبرر الكافي لواشنطن كي تلجأ إلى الخيار العسكري.

ثانياً، إيداع أوباما موقفاً أميركياً جديداً في شأن أزمة الحكم في مصر. إذ قال إن الرئيس المعزول محمد مرسي فاز فعلا بشكل ديمقراطي عبر صناديق الاقتراع. لكنه لم يحكم وفق القواعد الديمقراطية، وبالتالي فقد دُح عن حجة الشرعية التي طالما تذرعت بها الإدارة الأميركية منذ عزل مرسي لرفض السلطة المصرية الانتقالية الحالية.

ومعروف أن السياسة الإسرائيلية الرسمية إزاء إطاحة سلطة الإخوان المسلمين، والرئيس مرسي في مصر اتسمت على الصعيد العلني بإعلان أن إسرائيل لا تتدخل في ما وراء حدودها، وجرى التزام هذا في التصريحات الصادرة عن شتى المسؤولين. لكن في الوقت ذاته أكدت التصريحات المسربة لوسائل الإعلام الأجنبية أن البديل الذي بات مثالا أمام مصر بعد تلك الإطاحة هو إما تعزيز سلطة الجيش وإما الفوضى، مع تلميح واضح إلى ضرورة دعم البديل الأول. وبموجب ما قاله مصدر سياسي إسرائيلي رفيع لصحيفة «غارديان» البريطانية فإن إسرائيل ظلت تحاول أن تقنع الولايات المتحدة والدول الأوروبية بأن تتبنى موقفها هذا إزاء ما يحدث في مصر، بما يفضي إلى دعم السلطة الانتقالية.

ثالثاً، حصول تقارب جديد في الموقف إزاء إيران بين إسرائيل ودول الخليج وفي مقدمها السعودية.

وتشير تحليلات إسرائيلية إلى أن المقاربة التي تتبناها دول الخليج شبيهة إلى حد كبير بمقاربة إسرائيل، وفحواها كما عجز عنها أحد المعلقين السعوديين ما يلي: الإيرانيون منذ عقد ونصف العقد لعبتهم كانت دائماً الوقت. الإيرانيون يحتاجون إلى الوصول لمرحلة القدرة على إنتاج سلاح نووي فقط، وبعد ذلك تنتهي اللعبة... هم يريدون أن يبلغوا اللحظة التي يعلنون فيها أنهم دولة نووية عسكريا، ولن يكون بعدها ممكنا قصف منشآتهم، أو شن أي شكل من الحروب على نظامهم مهما ارتكبوا من حروب أو هدودا جيرانهم أو العالم.

عن سداجة الخطاب

بشأن «عالمية» حقوق الإنسان في إسرائيل

بقلم: هنييدة غانم

قبل عدة أعوام تقدمت إلى مقابلة للعمل في إحدى المنظمات الريادية في مجال توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد سارت المقابلة على خير ما يرام، إلى أن طلب مني الإجابة على سؤال بدا لي غريباً، جاء فيه: إذا أتى إليك مستوطن يهودي شاكيا من انتهاك لحقوقه الإنسانية، هل تستطيعين التعامل معه بصورة جادة ودون تمييز؟ بعبارة أخرى، فقد اختارت هذه المنظمة الحقوقية الإسرائيلية الريادية (وعن حق) أن تكون «مهنية» حتى النهاية، حين وضعتني في موقف غير مريح دعيت فيه إلى التفكير، للمرة الأولى كفلسطينية، في أمر بدا من ناحيتي غير معقول: الدفاع عن الحقوق الأساسية لأي إنسان، حتى لو كان مستوطناً مهووساً ومتطرفاً وكان لتشبهه بأيديولوجيته العنصرية (إلى جانب أشياء أخرى) دور رئيس في تحويل حياة الفلسطينيين إلى جحيم في وطنهم.

تذكرت هذه القصة بينما كنت أقرأ مقالا لجسيكا مونتل، المديرة

التنفيذية لمنظمة بتسيلم، حول خلق صدى محلي لما تسميه عالمية

حقوق الإنسان، وتفترض فيه أن هذه الحقوق هي عالمية ويجب أن

تظل فوق أي صراعات سياسية أو اختلافات ثقافية، وهي مسألة لا

جدال حولها (فيما عدا حركات متطرفة جدا)، إذ يتفق أغلبنا حول حق

الإنسان الأساس في الحياة الكريمة، تماما كما نتفق على حق القاتل

في نيل محاكمة عادلة.. بمعنى أن مقولة مونتل تنتمي إلى ذلك

النوع من المقولات التي «لا تقول شيئا»، بغية التهرب من إبداء رأي

أو موقف أخلاقي حاسم، والاكتفاء بتسويق حقوق الإنسان كسلعة

«مستقلة» أو قائمة بذاتها وفوق سياسية! وفي الواقع، فإن ما تفعله

مونتل لا يعود كونه فضلا اعتباطيا، وهما، لحقوق الإنسان عن علاقات

القوة التي تعيد إنتاج المس بحقوق الإنسان، وفي حالة الفلسطينيين

فإن التمرس وراء خطاب العالمية لإقناع الإسرائيلي بضرورة احترام

حق الفلسطيني في حياة كريمة هو هروب من ادائه «الاحتلال» الذي

يشكل الحاضنة الأم لكل انتهاكات حقوق الإنسان التي يعيشونها

على جلدتهم في واقع حياتهم اليومية، وسوف يبقى هذا الوضع ما

دام الاحتلال قائبا.

ما لا شك فيه أن توثيق الانتهاكات والممارسات القمعية التي

يعاني منها الفلسطينيون هو أمر في غاية الأهمية، غير أن فصل هذا

التوثيق عن النضال ضد الاحتلال، يحول منظمات حقوق الإنسان (دون

قصد منها) إلى أداة لتطهير الدولة التي تدير أجهزة الاحتلال، ولتبيد

وامتصاص طاقة النشطاء السياسيين الذين فقدوا شيئا فشيئا أهمهم

في قدرة الأحزاب اليسارية على أحداث التغيير المنشود، وتحولوا إلى

موظفين مخلصين في صفوف المنظمات الحقوقية الإسرائيلية.

إلى ذلك، فإن الإدعاء بشأن عالمية حقوق الإنسان، يشنف أذان

المستوطن البييني، المحتل والمستعمر، ليس أقل من أذان اليسار،

ولعل الفارق الوحيد هنا يتمثل في أن هذا الأخير (اليسار الإسرائيلي)

يحاول التستر على ميوله اليمينية، الذي وفق (في ١٦ صفحة)

ومواقفه ويرفض اعتبار حقوق الإنسان ملكا حصريا للييسار.

من هنا لا غرابة إذن في أن الثائبة في الكنيست من طرف حزب

«البيت اليهودي» أوريت ستروك، وهي من زعماء المستوطنين اليهود

في الخليل، بادرت في العام ٢٠٠٦ إلى إقامة منظمة لحقوق الإنسان

في «يهودا والسامرة» (الضفة الغربية) هدفها الدفاع عن حقوق

المستوطنين الإسرائيليين في المناطق الفلسطينية المحتلة. وقد

أصدرت هذه المنظمة في تشرين الأول ٢٠٠٩ تقريرا تحت عنوان «من

يحمي أشجار زيتوني: تعديات العرب ونشطاء اليسار على المزارعين

اليهود في يهودا والسامرة ومعالجة أجهزة تطبيق القانون لهذه

الظاهرة». ونظرا لـ «أهمية» هذا التقرير، الذي وفق (في ١٦ صفحة)

ما وصفه بالتعديات على المزارعين اليهود وممتلكاتهم وإتلاف

مزرعاتهم، فقد أقره له حيز محترم على صفحة منشورات الموقع

الاكتروني للكنيست الإسرائيلي. فتحت غطاء عالمية حقوق الإنسان

والحياد السياسي يغدو كل شيء ممكنا، بما في ذلك حماية الحقوق

الإسرائيلية للمستعمر المسنون في أراضي الفلسطينيين، تماما مثلما

تكفل هذه العالمية حق الفلسطيني في العيش في خيمة القيت

إليه بعدما استولى ذلك المستوطن على أرضه وبيته. وهكذا يتم

إنتاج مشهد سريالي بامتياز، إذ بينما يقوم موظف حقوق الإنسان

المرسل من قبل منظمة مثل بتسيلم بتوثيق انتهاكات أوريت ستروك

وتعديلاتها على حقوق الفلسطينيين في الخليل، تقوم ستروك بإنشاء

منظمة هدفها الدفاع عن حقها في العيش بكرامة في الخليل، التي

تستوطن فيها بغطاء قوة الاحتلال.

إن الدبنامية القائمة بين الحياء السياسي من جهة، وبين

خطاب«العالمية» من جهة أخرى، تؤدي بالضرورة، في سياق الاحتلال

الكولونيالي الاستيطاني، ليس فقط إلى وضع السالب والمسلوب،

المحتل والخاص للاحتلال، في نفس الدائرة الإنسانية الأخلاقية، وإنما

تؤدي أيضا إلى استهلاك المستعمر المحتل لخطاب «العالمية» وإلى

تجنده لمهمة الدفاع عن حقوق الإنسان.

وهذا التجنّد اللامعقول في الظاهر، يمثّل وبشكل ساخر ذروة نجاح

«منظمات حقوق الإنسان» التي تصر على الفصل بين السياسي وبين

حقوق الإنسان.

في أواسط شهر آذار من هذا العام (٢٠١٣) نشرت صحيفة «هآرتس»

إعلانا ملفتا للانتباه، يعكس نجاح «خطاب العالمية»، ويتحدث هذا

الإعلان عن إقامة منظمة يمينية جديدة مهمتها توثيق انتهاكات

حقوق الفلسطينيين في الضفة الغربية، وذكر أن هذه المنظمة،

التي سميت «حقوق إنسان أزرق - أبيض»، ستعمل برعاية «معهد

الاستراتيجيا الصهيونية»، وأن المبادر إلى إقامتها هو يوعاز هندل،

الذي عمل سابقا رئيسا لجهاز الدعاية في مكتب رئيس الحكومة

الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، وبحسب ما ورد في نفس الإعلان، فإن

المنظمة الحقوقية اليمينية ستعتمد في عملها بشكل رئيس على

مطوعين مهمتهم «مراقبة انتهاك الحقوق الإنسانية للفلسطينيين

في حواجز التفتيش في الضفة الغربية، وجمع شهادات حول جرائم

حرب يرتكبها جنود إسرائيليين في المناطق، وتقديم مساعدات

للمعتقلين الفلسطينيين، وعلى ما يبدو فإن الفرضية الأساسية التي

انطلق منها المبادرون إلى إقامة هذه المنظمة، لا ترى بأن هناك علاقة

بين الأيديولوجيا السياسية وبين المحافظة على حقوق الإنسان،

أما الهدف الذي يسعون إليه فهو هدف مزدوج: تخلص «حقوق»

الإنسان من وصمة العار اليسارية التي لحقت بها زورا وبهتانا (عالمية

بامتياز)، والسراج من جهة أخرى بوجود نظام احتلال نقي، إيقته

الحقيقية تهب الفلسطيني دون انتهاك حقوقه الإنسانية، وبكلمات

أخرى التخلص منه دون إراقة دماء ودون ترك آثار تعذيب

في ضوؤه ما تقدم، يمكن القول إجمالا بأن الإدعاء بشأن «عالمية»

حقوق الإنسان يعتبر (على الرغم من صحته) طرعا سادجا تماما، وذلك

من نوع السادجة غير المحتملة وغير المعقولة في واقع الاحتلال

الحالي، والتي تفضي في سياق موضوع النقاش هنا إلى تكريس

علاقات القوة التي تنتج سائر المظالم والانتهاكات لحقوق الإنسان

بدلا من تقويض هذه العلاقات.

مقابلة خاصة مع رئيس «مركز دراسات الشرق الأوسط» في جامعة بن غوريون في بئر السبع

البروفسور يورام ميتال لـ «المنشهد الإسرائيلي»: نلمس بداية تغيير في سياسة الولايات المتحدة إزاء الشرق الأوسط



أوباما مهاتفا روحاني.

كتب بلال ضاهر:

يسود في إسرائيل غضب وتوتر كبيران في أعقاب الاتصالات واللقاءات بين كبار المسؤولين الأميركيين ونظرائهم الإيرانيين، فيما سيسعى رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، خلال خطابه في الأمم المتحدة، إلى عرقلة هذه الاتصالات.

وكتب رئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، أفيفدور ليبرمان، في صفحته على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، أن «هجوم المصالحه من جانب رئيس إيران، حسن روحاني، ليس إلا مناورة كاذبة أخرى، وشبيهة بتلك التي نفذتها كوريا الشمالية»، واعتبر أنه «فيما يتركز انتباه العالم على محاولات الرئيس الإيراني الجديد الظهور بمظهر المعتدل، فإنه جدير أن نذكر بأن الإيرانيين يستخدمون طوال السنين نخط خداع ثابتا، وعبر ليبرمان عن ثقته بأن نتنياهو «سيعرف كيف يدافع بصورة حازمة عن المصالح الحيوية لإسرائيل وسلامة واستقرار العالم كله، خلال لقائه مع الرئيس الأميركي، باراك أوباما، أمس، وضمن خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، اليوم الثلاثاء.

وأثارت المحادثة العاتفية بين أوباما وروحاني، يوم الجمعة الماضي، واللقاء الذي سبقها بين وزير الخارجية الأمريكي، جون كيري، ونظيره الإيراني، جواد ظريف، غضبا وتوترا في إسرائيل من احتمال التوصل إلى اتفاق بشأن البرنامج النووي الإيراني بحيث لا يتم وقف تطوير هذا البرنامج، وتتمكن إيران من الحصول على قدرة نووية.

ونقلت صحيفة «هآرتس» عن مصدر سياسي رفيع المستوى في الحكومة الإسرائيلية قوله إن «هدف سفر رئيس الحكومة هو كشف الكذب الإيراني في الأمم المتحدة، ويتخوف نتنياهو من أنهم فيما يتعلق بما يحدث داخل المجتمع الإسرائيلي وقرارات حكومه فإنهم يفضل ألا يكون هناك اتفاق أبدا. وسوف يهدم نتنياهو الحفلة ولا توجد لديه أية مشكلة في ذلك، ولا يهجمه أن يكون الوحيد الذي يقول ذلك علنا رغم أن آخرين في العالم يعتقدون مثله.»

وقالت صحيفة «يديעות آخرونوت» إن نتنياهو سيركز في خطابه أمام الجمعية العامة على تفانصلي تطور البرنامج النووي الإيراني، وسيشير إلى أن هذا التقدم سيسمح لإيران بصنع قنبلة نووية، وقبل ذلك سيستعرض نتنياهو هذه التفانصيل خلال لقائه مع أوباما في البيت الأبيض.

وقال رئيس «مركز دراسات الشرق الأوسط» في جامعة بن غوريون في بئر السبع، البروفسور يورام ميتال، لـ «المنشهد الإسرائيلي»، حول رؤيته للتطورات الأخيرة المتعلقة بالاتصالات بين إيران والغرب وخاصة الولايات المتحدة: «أعتقد أنه لأول مرة منذ بدء الربيع العربي، أي منذ بداية العام ٢٠١١، تتواجد الولايات المتحدة وعدد من الدول المركزية في الشرق الأوسط، مثل مصر وإيران وتركيا، ودول في أوروبا، وهذه مجموعة كبيرة جدا من الدول، في صفحة التاريخ نفسها. وهذا يعني أن الخطوات التي نفذتها إدارة أوباما، في الأسابيع الأخيرة، مقابل سورية وإيران ومصر والصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، تنضم إلى شيء ما هو بداية تغيير في السياسة الشرق أوسطية للولايات المتحدة، وما أريد قوله هو أنه سواء كان واضحا للرئيس أوباما وإدارته وجهة سياستهما أو أن الأفق الذي يتجهان نحوه غير واضح بتاتا، فإن دفة سياستهما انحرفت وأصبح الانعطاف واضحا جدا. ومعنى ذلك هو أنه لا ينبغي الاستخفاف باحتمال أن هذا المسار غايته إنقاذ الولايات المتحدة، وبقدر كبير أيضا إنقاذ دول أخرى في المجتمع الدولي، وخاصة الاتحاد الأوروبي، من حالة انعدام اليقين التي تخيم فوقها منذ إسقاط حكم الرئيس التونسي، زين العابدين بن علي، والمصري حسني مبارك، وهذا هو، برأيي، السياق الواسع للتطورات الأخيرة.»

(* «المنشهد الإسرائيلي»: إسرائيل وصفت زيارة الرئيس الإيراني، حسن روحاني، إلى الولايات المتحدة، الأسبوع الماضي، وظهوره في وسائل الإعلام وعلى منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة، بأنها «هجوم الابتسامات»، في إشارة إلى أن هذا الحضور لروحاني لا ينبغي أن «يخدع» الغرب، ما رأيك؟

ميتال: «لا أوافق بتاتا على الادعاء، الذي ينطوي على تناقض، بأن ما نشهده هو ‘هجوم ابتسامات’ كما يسمونه هنا. واعتقد أننا في بداية تغيير كبير للغاية، وفي هذا السياق أشدد على أنه في المرحلة الحالية، لا يمكننا أن نعرف ما إذا كانت هذه الفرصة ستستغل أو ربما ستفوت لا قدر الله. لكن بالإمكان التأكيد أن ثمة ثغرة لتغييرات، لأن ما نشهده يختلف عما كان يحدث في العامين الأخيرين. واعتقد أن هذا التغيير يحدث في وقته...».

(* هذا التغيير في سياسة الولايات المتحدة والغرب، الذي نتحدث عنه، يصطدم مع التوجهات الإسرائيلية، أليس كذلك؟

ميتال: «واضح تماما أنه إذا قلت سابقا إن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودولا مركزية في الشرق الأوسط تقرا في صفحة الكتاب نفسها، فإن حكومة نتنياهو ما زالت تقرا، عمليا، ليس في الصفحة السابقة وإنما في الفصل السابق. ومن هذه الناحية، فإن حكومة نتنياهو ليست موجودة حتى في بداية فهم التغيير الإقليمي والتغيير الكبير الحاصل عالميا. ويتم التعبير عن ذلك من خلال المفهوم الأساسي لحكومة نتنياهو للربيع العربي، سواء لما حدث في مصر أو ما يحدث مع إيران الآن، وإحدى النتائج الدراماتيكية لهذه الخطوات بين إدارة أوباما والإيرانيين قد تكون تعميق الانفلاق الإسرائيلي، وهذا يعني، باللغة الإعلامية، تعميق عزلة إسرائيل. ولكن المتحدث مع العرب’ يتم التعبير عنه تجاه الأزمة في سورية وفي الأزمة مع إيران أيضا. ومن وجهة النظر الإسرائيلية، فإن هذا الرفض لمنح فرصة للحوار تستند إلى الانفلاق والاستشراق الفظ. كذلك فإن حيز المناورة للسياسة الإسرائيلية في الملف الإيراني، تحول في أعقاب الاتصالات الأميركية - الإيرانية، إلى حيز أكثر ضيقا وبات من الصعب على إسرائيل التمسك بالخط، وما هو واضح، أن نتنياهو في خطابه في الأمم المتحدة العام الماضي، واستخدامه رسم القنبلة، تحدث عن جدول زمني لا يتعدى شهورا معدودة، وأعلن عن العام ٢٠١٣ أنه ‘عام الحسم’ وأوحى أن هذا العام لا يمكن أن ينتهي من دون مهاجمة إيران. وأن نفهم من خلال الحوار بين إيران والولايات المتحدة أن الجدول الزمني الإسرائيلي تشوش بالطبع. وبالنسبة لإسرائيل سيكون من الصعب جدا ومعقدا للغاية، في أعقاب التطورات الحاصلة الآن، التفكير بخطوة هجومية.»

(* هل تعتقد أن الولايات المتحدة، والغرب عموما، أسقطا الخيار العسكري ضد إيران؟

ميتال: «لا، هذا الخيار أثارم وسيبقى قائما. والولايات المتحدة استخدمت القوة في الماضي، وسياسة إسرائيل تستند أساسا إلى

استخدام القوة، ولم تتم إزالة الخيار العسكري. وما أقوله هنا، هو أن التاريخ ليس معروفا مسبقا، وهناك الكثير من الحراك في التاريخ، فقبل أسابيع قليلة لم يتخيل أحد بدء حوار أميركي - إيراني. وهناك مفاجآت في التاريخ. ومشكلة إسرائيل هي في أنها منغلقة ومتوقعة داخل نفسها ولا تنجح في قراءة التحولات الكبرى في منطقتها. لكن حتى عندما نتحدث عن بداية تغيير في السياسة الأميركية، فإن هذا، برأيي، لا يزيل الخيار العسكري ضد إيران عن الطاولة، إلا أنه بكل تأكيد، أدت التطورات الأخيرة إلى خفض مستوى تهديد كهذا باستخدام القوة في الفترة الحالية، ولا يمكننا توقع ما سيحدث في المستقبل. وربما يقود الحوار الأميركي - الإيراني إلى تفاهات، وربما إلى اتفاقيات أيضا، بين الدولتين وستكون لذلك تبعات هامة. وهناك أمران هامان قد ينبعان من ذلك، الأول هو أنه في حال التوصل إلى اتفاق كهذا ستصل إيران إلى مكانة دولة عتبة نووية، وهذا يعني، وفقا للخبراء في المجال النووي، أن إيران في نقطة قريبة جدا من صنع سلاح نووي خلال وقت قصير في حال إرادات ذلك. لكن، في الوقت نفسه، وهذا تحليلي، فإن التصريحات التي تأتي من جهة إيران تقول أن لا أحد سيأخذ منها حقها في تطوير مشروع نووي لاحتياجات مدنية، وأنها ليست مهتمة بتطوير سلاح نووي. واعتقد أن الوجهة الجديدة للسياسة الإيرانية تقضي بالحصول على اعتراف دولي، خاصة من جانب الولايات المتحدة، لبرنامجها النووي المدني، وهذا يعني أنه من دون أن تطور إيران برنامجا نوويا عسكريا ستكون قادرة على ردع إسرائيل كونها دولة عتبة نووية وذلك في ظل اعتراف دولي.»

(* هل هذا هو التغيير الاستراتيجي الحاصل في إيران، الذي يتحدثون عنه في الغرب؟

ميتال: «هذا تغيير بالغ الأهمية. والأمر الهام الثاني هو الأزمة الكبيرة في سورية، وإيران ضالعة في الأزمة السورية. وما هو مطروح الآن هو حل الأزمة الإيرانية والأزمة السورية. وبعائنا أنه عندما يتحدث الإيرانيون مع الأميركيين فإنهم لن يتحدثوا عن إيران فقط، وإنما يتحدثون عن العلاقات بينهما وعن الوضع في الشرق الأوسط. وهكذا فإنه من شأن السياسة الإيرانية الجديدة أن تكون مهمة بالنسبة لإدارة أوباما في الحلية السورية أيضا.»

(* هل تتوقع وضعها تتخذ فيه إسرائيل قرارا بشأن هجوم منفرد ضد المنشآت النووية في إيران؟

ميتال: «صعب جدا، الآن، أن أرى حدوث أمر كهذا. وإذا كانت الفرصة التي بدأت بالحوار بين الغرب وإيران ستثمر عن نتائج، أي ستتواصل المحادثات واللقاءات، فإنه طالما بقيت هذه العملية تتقدم سيتضاءل احتمال قيام إسرائيل بشن هجوم منفرد. لكن إذا لم تنجح هذه العملية فإن هذا يعني العودة إلى المربع الأول. وعندما ستكون هذه معركة دولية ضد إيران، وهذا التحليل يستند إلى أمر أساس جدا، وهو أن ما يتم تناوله في إسرائيل هو أنها أعدت الخط وأجرت كافة الاستعدادات وكل ما يلزم لمهاجمة إيران. وإسرائيل لم تشن هجوما كهذا حتى الآن بسبب العلاقات المميزة والقوية بينها وبين الولايات المتحدة. وما سيقوله أوباما لتنتياهو هو أنها متفcan على عدم حيازة إيران على سلاح نووي. والأمر الثاني الذي سيقوله الرئيس الأميركي هو أن الولايات المتحدة هددت بمهاجمة سورية، وفي اللحظة الأخيرة أبدى الرئيس السوري بشار الأسد استعدادة لكشف مواقع تخزين وصنع السلاح الكيميائي، وخلال فترة قصيرة سيصبح هذا السلاح غير نافذ المفعول، وسيكون ادعاء أوباما أن القناة الدبلوماسية، وإلى جانبها التهديد باستخدام القوة، هما أمر حقق نجاحا وأن هذا سينجح مع إيران أيضا، وأنه لا ينبغي على نتنياهو أن يقلق، لأنه في حال عدم نجاح المسار الدبلوماسي مع إيران فإنه سيتم استخدام وسائل أخرى.»

إعداد: برهوم جرابسي

«المشهد الاقتصادي

موجز اقتصادي

نقاهة الإسرائيليين في الخارج أقل تكلفة!

قال تقرير لمكتب الإحصاء المركزي إن ١٣ مليون مواطن في إسرائيل غادروا خلال الصيف الأخير البلاد لغرض النقاهة، بزيادة بنسبة ٨٪ عن العام الماضي، ولكن هذا العدد لا يعكس زائفة في مستوى المعيشة، وإنما لأن النقاهة في الخارج، وخاصة في دول الجوار والمنطقة القريبة، أقل تكلفة بنسبة هائلة من النقاهة في فنادق إسرائيل في المناطق السياحية. وقال مكتب الإحصاء إنه في شهر آب الماضي سافر ٦٢٣ ألف شخص إلى الخارج لغرض النقاهة، كذلك يستدل من المعطيات أنه في الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري غادر إسرائيل لفترات قصيرة وبغالبيتها لغرض النقاهة ٣٣ مليون نسمة، بزيادة بنسبة ٨,٥٪ مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي. ويحسب التقديرات، فإنه في شهر أيلول المنصرم سافر إلى الخارج أكثر من نصف مليون إسرائيلي لنقاهة فترات الأعياد العبرية التي انتهت في الأسبوع الماضي، ما يعني حسب المكتب أنه في الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري يكون ٤٠٪ من المواطنين قد خرجوا من حدود إسرائيل برا وجوا وبحرا. لكن أحد المسؤولين في اتحاد السفر أوضح للصحافة الاقتصادية أن عددا ليس قليلا من الإسرائيليين يغادر الحدود أكثر من مرة، ومن بينهم عدة مرات سنويا، بمعنى أن العدد يعني عدد حالات المغادرة وليس عدد الأشخاص. وتأتي هذه المعطيات على الرغم من انحسار أعداد أصحاب الجنسية الإسرائيلية الذي توجهوا إلى صحراء سيناء. ويقول المكتب إنه في الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري غادر الحدود ٥٥ ألف نسمة، بتراجع بنسبة أكثر من ٨٪ من العام الماضي، علما أن نسبة كبيرة من هؤلاء تخرج من الحدود الإسرائيلية وتبقى في منطقة طابا الحدودية، وكانت معدلات سنوات سابقة تتراوح ما بين ٢٥٠ ألف إلى ٣٠٠ ألف شخص من إسرائيل يدخلون سنويا إلى صحراء سيناء.

وكما ذكر فإن توجه الإسرائيليين إلى الخارج بسبب أن التكلفة أقل، إذ بين تقرير دولي أن إسرائيل تحل في المرتبة السادسة في العالم من حيث سعر غرف الفنادق، وهذا عدا عن ارتفاع تكلفة الإقامة في إسرائيل خارج الفنادق، فمثلا يصل معدل السعر للفرد في الغرفة الوردية في فنادق خمسة نجوم في إسرائيل إلى نحو ١٦٠ يورو، مقابل ٨٧ يورو في فنادق إسبانيا مثلا، وقد رفعت الفنادق الإسرائيلية أسعارها هذا العام بنسبة ٨٪، وهو تقريبا أربعة أضعاف سعر التضخم المالي، ولكن كما يبدو من أجل مواجهة تدهور سعر صرف الدولار أمام الشيكل.

وأبرز عناوين السفر هي تركيا واليونان، وخاصة رودس، ثم أوروبا الشرقية، وأيضا أوروبا الغربية، كذلك وبفعل حركة المواطنين العرب، فإن الأردن ومن ثم مصر تحلجان مكانة بارزة في قائمة الدول التي يتوجه إليها حملة الجنسية الإسرائيلية.

وعلى الرغم من ذلك، فإن اتحاد الفنادق في إسرائيل يتحدث عن حجز بنسب هائلة للفنادق في فترة الأعياد اليهودية في الشهر الماضي، وبلاذات في رأس السنة العبرية، ففي مدينة حيفا تراوحت النسبة ما بين ٩٥٪ إلى ١٠٠٪، ونسبة مماثلة في فنادق البحر الميت، ونسبة ٩٥٪ في القدس وما بين ٩٠٪ إلى ٩٥٪ في طبريا، و ٩٠٪ في يلات.

مسألة مواصلات السبت تطرح من جديد

أعلنت كتلة «يوجد مستقبل» البرلمانية برئاسة وزير المالية يائير لبيد أنها أعدت مشروع قانون يتيح للبلديات الإسرائيلية سنن قوانين محلية لتسيير مواصلات عامة داخلية أيام السبت، بدلا من سن قانون عام تعارضه الأوساط الدينية، وخاصة المتزمتة منها. وفضية المواصلات أيام السبت هي واحدة من أكثر القضايا الحساسة بين جمهوري العلمانيين والأصوليين اليهود، «الديريديم»، إذ أن المواصلات العامة شبه محظورة في إسرائيل، بفعل ما يسمى «قدسية السبت»، إذ أن هناك استثناءات قليلة جدا ومحدودة، حيث تُشغل حركة المواصلات العامة في جميع أرجاء البلاد، في الوقت الذي لا تتوقف فيها حركة السير الخاصة، ولكن هذه تبقى لمن لديه سيارة. وظهر المواصلات أيام السبت قائم بموجب أنظمة أقرتها الشركات الحكومية التي تشغل الحافلات والقطارات والطائرات، منذ ٦٤ عاما، ولا يوجد قانون يعنى يحظر كليا تشغيلها، ولكن حظها يُعتبر اتفاقا غير مكتوب بين الحكومة والنيارات الدينية، كذلك فإن هذا الحظر يستند إلى قانون منع العمل أيام السبت، وهو يسري على اليهود في إسرائيل، مع استثناءات محدودة، وأمام هذا الحظر، تنتعش مواصلات «السوق السوداء»، إن صح التعبير، إذ أن هناك سيارات تاكسي بين المدن تعمل كخطوط أيام السبت، ولكن أجزتها تكون مضاعفة، وفي أماكن معينة تصل التكلفة إلى ثلاثة أضعاف سعرها في اليوم العادي.

وليس من الواضح ما هي درجة حزم الكتلة الشريكة في الائتلاف الحاكم لإقرار هذا القانون، لأن رئيس الحزب لبيد كان قد ألمح إلى أن حربه قد لا ينتج في أقرار كل ما يطرح إليه في مجال القوانين العلمانية، والحد من سلطة الوابيت الدينية، إذ أن لبيد متحالف بشكل قوي مع حزب «البيت اليهودي»، حزب المستوطنين، ومن شأن قانون الصهيوني الأكبر بين المستوطنين، ومن شأن قانون كهذا أن يتقود إلى أزمة كما يبدو ليس معناها بها حاليا. يذكر أن هناك سلسلة من القوانين الإسرائيلية التي تستند إلى «الشراعية اليهودية»، مثل قوانين الحلال والحرام في كل ما يتعلق بالأغذية والطعام، وكيفية تشغيل الحوانيت والمطاعم وأكشاك الطعام وغيرها، ففي بعض الأحيان والمدن هناك حظر كلي على فتح حوانيت لا لتلتزم بأوامر الحلال، وحيث يسمح بفتح حوانيت ومطاعم كهذه فإن هذه المحال تكون قد قررت الاستغناء مسبقا عن جمهور المتدينين أو المحافظين.

قال تقرير لمنظمة التعاون بين الدول المتطورة OECD إن أسعار المنتوجات الزراعية في إسرائيل تبقى الأعلى بين الدول الأعضاء في المنظمة، وذلك بسبب سياسة الدفاع عن المزارعين في إسرائيل من خلال فرض تقييدات على استيراد المنتوجات من دول العالم. وحتى أن التقرير ينتقد هذه السياسة ويقول إن الفارق بين الأسعار في إسرائيل والدول المتطورة يصل إلى ١١٪ قياسا بمستوى المعيشة.

ويعتمد التقرير على معطيات أسعار المنتوجات الزراعية في الأعوام الثلاث من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢، من بينها أيضا أسعار الحليب، ويقول إن أسعار هذه المنتوجات كانت أعلى بنسبة ١١٪ من المعدل العالمي، وينتقد الحكومة الإسرائيلية بدعوى أنها تتدخل في أسعار المنتوجات في الأسواق، ويقول إن هذه السياسة تؤدي إلى وضعية أسعار من الممكن أن تكون أقل.

وأشار تقرير المنظمة إلى أن التعديلات التي أدخلتها الحكومة على أسعار الحليب في النصف الثاني من العام الماضي- ٢٠١٢، كانت في المسار المطلوب، ولكن هناك شك في ما إذا ستؤدي إلى تخفيض الأسعار على المدى البعيد.

ويقول تقرير منظمة OECD إنه من أجل تخفيض الأسعار، يجب زيادة نجاعة العمل وتخفيض التكلفة وزيادة المنافسة في القطاع الزراعي في إسرائيل، وهذا أساسا من خلال تقليص تدخل الحكومة في سوق المنتوجات الزراعية، ووضع مخطط أفضل لقطاع المشية.

ويضيف التقرير أن الحكومة الإسرائيلية اتبعت الشفافية في سياسة دعم المزارعين، لكن المخصصات العالية جدا التي تقدمها الحكومة للمزارعين في إسرائيل، من حيث كمية المنتوجات التي سبتاع في الأسواق، تبقى عالية جدا وتحد من المنافسة وهذا ما يؤدي إلى رفع الأسعار. وفي المقابل، فإن الدعم الحكومي الإسرائيلي المباشر للمزارعين، بمعنى الدعم المالي والضريبي، ما زال أقل من المعدل القائم في دول منظمة OECD بنحو الثلث، وأقل من الدعم في دول الاتحاد الأوروبي، ولكنه أعلى من الدعم الذي تقدمه سلطات كل من الولايات المتحدة والبرازيل وتشيلي وأستراليا ودول أخرى.

ويقول التقرير إن الدعم الإسرائيلي المالي المباشر للمزارعين هبط من ٢٠٪ في النصف الثاني من سنوات التسعين من القرن الماضي إلى ١١٪ في العام ٢٠١٢، وهذا الانخفاض مرتبط بانخفاض الدعم في العديد من دول العالم.

وجاء أيضا أن السلطات الإسرائيلية تفرض جمارك

عالية على استيراد المنتوجات الزراعية من جهة، وتزيد من الكميات التي يستطيع المزارع تحويلها إلى الأسواق المحلية من جهة أخرى، إذ تفرض إسرائيل جمارك بنسبة ٢٤٪ على المنتوجات الزراعية مقابل ٤,٢٪ على المواد الغذائية ليست الزراعية.

ويوصي تقرير OECD الحكومة الإسرائيلية بتابع العديد من التعديلات في الأنظمة القائمة، بهدف زيادة النجاعة في القطاع الزراعي، وفتح المجال أمام منافسة أكبر أمام أسواق العالم، ما يؤدي إلى تخفيض الأسعار على المستهلك في إسرائيل.

ومن بين ما توصي به منظمة OECD سماح التجارة بالاراضي الزراعية، التي بغالبيتها الساحقة موجودة في أيدي السلطات الإسرائيلية، ويجري الحديث أساسا عن

OECD: أسعار المنتوجات الزراعية في إسرائيل عالية بسبب تقييد الاستيراد!

* **المستهلك في إسرائيل دفع قرابة ٨٠٠ مليون دولار زيادة خلال عام واحد بسبب ارتفاع الأسعار**

* **OECD تطالب بتخفيف الدعم الحكومي وزيادة النجاعة وزيادة المنافسة**

* **التقارير الرسمية والعالمية لا تتطرق إلى دور تطبيق الشريعة الدينية في ارتفاع الأسعار**



المستهلك الإسرائيلي يدفع أسعاراً أعلى للمنتوجات الزراعية بسبب أنظمة تقييد الاستيراد

الأراضي الزراعية التي صادرها السلطات الإسرائيلية من المهاجرين الفلسطينيين، وحتى من اللاجئين في وطنهم، ووضعها تحت سلطة منظميتين، «الكبيرن كيميت» التابعة للحركة الصهيونية، وما يسمى بـ «دائرة أراضي إسرائيل»، وهي مؤسسة حكومية رسمية، وهاتان المؤسساتان توجران الأراضي لفترات طويلة، ولكنهما لا تبيعان الأراضي التي تبقى مسجلة على اسم «دولة إسرائيل» و«الحركة الصهيونية».

كذلك توصي OECD بتخفيض أسعار المياه للري، من خلال تبني الاتفاق المبرم مع اتحاد المزارعين في العام ٢٠٠٦، الذي تركز بأسعار المياه وكيفية رفعها حتى العام ٢٠١٥، إضافة إلى زيادة النجاعة في استخدام المياه رغم الأشواط التي قطعها إسرائيل في هذا

المجال.

هذا وفي حسابات الصحافة الاقتصادية الإسرائيلية، فإن المستهلك الإسرائيلي دفع خلال العام الماضي- ٢٠١٢ ما يقارب ٨٠٠ مليون دولار بسبب ارتفاع أسعار المنتوجات الزراعية.

يشار إلى أن ما لا تتطرق إليه التقارير الرسمية، وحتى العالمية، أن قسما من ارتفاع أسعار المواد الغذائية في إسرائيل يعود أيضا إلى تطبيق أنظمة مشددة للشريعة اليهودية بشأن الغذاء الحلال والتي تطال كل أنواع الأغذية من لحوم وخضراوات وفواكه وحتى أيضا اللحوم المجمدة التي تستور من الخارج، والتي يؤدي ارتفاع أسعارها في إسرائيل إلى ارتفاع أسعار اللحوم الطازجة على شتى أنواعها.

بنك إسرائيل يخفض الفائدة البنكية وتوقعاته للنمو خلال العام الجاري

* **الفائدة البنكية ترسو عند ١٪ والقرار يثير جدلا في الأوساط الاقتصادية * البنك يريد وقف تدهور سعر الدولار**

* **أمام الشيكال * التقارير الوردية لا تقنع بنك إسرائيل فيطالب بتقليص الميزانية العامة للعامين ٢٠١٥ و ٢٠١٦ ***

المتضرر الأساسي من انخفاض قيمة الدولار أمام الشيكال. أما على مستوى المحليين الاقتصاديين، فيقول المحلل الاقتصادي في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، سيفر بلوتسك إن إعلان الكثير من المحليين أنهم فوجئوا من تخفيض الفائدة البنكية تحول إلى تقليد دائم، وهذا ما حصل مع إعلان بنك إسرائيل، ومفاجأتهم هي المفاجئة، لأنه لم يكن مفر أمام بنك إسرائيل من تخفيض الفائدة البنكية، على ضوء تدهور سعر صرف الدولار أمام الشيكال، ففي العام الأخير انخفض سعر صرف الدولار أمام الشيكال بنسبة ١٢,٥٪، كما انخفض سعر صرف اليورو في نفس الفترة بنسبة ٥٪، وهذه النسب العالية جدا كانت بمثابة ضربة للمصدرين الذين منهم، إذا لم يكن كلهم، من باتوا يسجلون خسائر، وهذا ما ساهم في لجم النمو الاقتصادي، وبذلك، حسب بلوتسك، فإن تخفيض الفائدة البنكية هو خطوة إنقاذ ضرورية لقطاع الصادرات.

غير أن المحلل الاقتصادي إيتان أفريئيل، من صحيفة «دي ماركز»، انتقد قرار بنك إسرائيل بحد، واعتبره مجرد خطوة كي لا يفهم الجمهور وكان ما يعم بنك إسرائيل هو الدفاع فقط عن الصناعات، ورفع قيمة الدولار.

وأضاف قائلا إن بنك إسرائيل يدعي أن تخفيض الفائدة البنكية جاء من أجل وضع التضخم في المجال الذي حددته السياسة الاقتصادية، أي ما بين ١٪ إلى ٣٪، وقال إنه لا يوجد أي مبرر لتخفيض الفائدة، إذا كان هذا أحد الأهداف، لأن التضخم في الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري يلامس نسبة ٢,٢٪.

وشكك أفريئيل في ما إذا كان تخفيض الفائدة بهذا القدر من شأنه أن يساهم في رفع النمو، لأن المستفيد من تخفيض الفائدة أساسا هم الصناعيون وأصحاب العمل لأنهم يخفضون بذلك تكلفة العمل.

يذكر أن بنك إسرائيل كان قد واجه في السنوات الماضية انتقادات من مؤسسات مالية دولية، بادعاء أنه يتدخل في سوق العملات الأجنبية، إلا أن هذه الانتقادات لم يقبلها محافظ بنك إسرائيل ستانلي فيشر الذي غادر منصبه في منتصف العام الجاري في ختام ثماني سنوات في عمله، وقال إن البنك سيبتدل في كل وقت يراه مناسباً من أجل منع أضرار لقطاع الصادرات، الذي يستوعب نسبة عالية من العاملين في إسرائيل، وأكد أن الخسائر فيه من شأنها أن تؤدي إلى فصل الكثير من العاملين.

في الأيام الأخيرة، إلى الاستعداد لتقليص ميزانية الدولة مجددا في العامين ٢٠١٥ و ٢٠١٦، بقيمة ٤ مليارات دولار، وهذا على الرغم من أن سلطة الضرائب أعلنت أن مداخيل الخزينة من الضرائب في العام الجاري حتى الآن، أعلى من المتوقع حتى هذه الفترة من العام، وتوقعت السلطة أن هذه الوتيرة ستستمر في العام المقبل، ما يعني تقليص حجم العجز في الميزانية العامة.

ويرى البنك أنه من أجل أن تحافظ الحكومة على هدف العجز ٢,٥٪ فلا تخترقه إلى ما هو أعلى، عليها أن تقلص الميزانية العامة بمقدار ٤ مليارات دولار، ٣,٢ مليار في العام ٢٠١٥ و ٢,٧ مليار في العام ٢٠١٦، إما من خلال التقليص المباشر، وإما من خلال رفع الضرائب.

ردود الفعل

وفي إطار ردود الفعل، قال رئيس اتحاد نقابات المستقلين والمصالح الاقتصادية الصغيرة إيهود رسناي إن بنك إسرائيل قرر أن لا ينتظر تعيين محافظ بنك جديد، وإنما العمل منذ الآن لتشجيع النمو الاقتصادي، وهذا قرار هام ومبارك من شأنه أن يخفف أعباء الاعتمادات المالية على المصالح الصغيرة والمستقلين، ويساهم في الحفاظ على استقرار مالي، فالنمو المنخفض والتضخم الضعيف وارتفاع قيمة الشيكال شكلت عوامل ثلاثة دفعت في اتجاه اتخاذ قرار تخفيض الفائدة.

وتابع رسناي قائلا: إن ما رايناه في نصف العام الجاري من ارتفاع كبير في الاستهلاك الفردي كان حالة لمرة واحدة استبقت رفع ضريبة المشتريات في مطلع الشهر السادس من العام الجاري، ومن ثم عادت وتيرة الاقتصاد تتحرك في وتيرة بطيئة. وقالت الخبيرة الاقتصادية في شركة الاستثمارات «بساغوت» إيبيليت نير إنه لو أن سعر صرف الدولار لم ينخفض أمام الشيكال، لكانت الفائدة البنكية اليوم عند مستوى ١,٧٥٪، ولذا من الصعب التوقع بأن مستوى الفائدة الحالي كاف من أجل رفع قيمة الدولار في هذه المرحلة.

ويتوقع الخبير الاقتصادي يوسي فرايمان بأن تخفيض الفائدة حاليا سيساهم في رفع قيمة الدولار، ولكن هذه الخطوة لا يمكن أن تكون وحيدة من أجل إحداث تغيير حدي في مسألة ارتفاع قيمة الشيكال أمام الدولار، بل هناك حاجة لسلسلة من الخطوات التي تضمن أرباحا لقطاع الصادرات،

وكانت إسرائيل، على مدى عشرات السنين، من الدول التي تعتمد نظام الفائدة البنكية العالية مقارنة مع الدول المتطورة. إلا أنه في ربيع العام ٢٠٠٧، ومع بدء استفحال الأزمة الاقتصادية العالية، وخاصة في الولايات المتحدة، وبدء مسلسل تدهور قيمة صرف الدولار أمام الشيكال، بدأ بنك إسرائيل المركزي في تخفيض الفائدة البنكية بوتيرة عالية، وانخفضت من مستوى ٥,٥٪ في ذلك العام إلى مستوى نصف المائة (٥,٥٪) في مطلع العام ٢٠٠٩.

وبقيت عند هذه النسبة إلى شهر أيلول من ذلك العام (٢٠٠٩)، إذ بدأ محافظ البنك السابق ستانلي فيشر في عملية رفع متسارع للفائدة البنكية، وفي شهر أيلول من العام ٢٠١٠ وصلت الفائدة البنكية إلى مستوى ١,٧٥٪، وسرع البنك وتيرة رفع الفائدة، لترسو في شهر حزيران من العام ٢٠١١ عند ٢,٢٥٪، وبقيت على هذه النسبة أربعة أشهر، لتتخفف من جديد ابتداء من شهر تشرين الأول من العام ذاته- ٢٠١١، وحينها عاد الدولار ليسجل انخفاضا حادا في قيمته أمام الشيكال، وشرع بنك إسرائيل في تخفيض الفائدة تدريجيا بنسبة ٠,٢٥٪ في كل مرة، إلى أن رسد ابتداء من هذا الشهر عند ١٪، إذ أن تخفيض الفائدة البنكية ابتداء من العام ٢٠٠٧ ساهم في رفع سعر الدولار، ولكن بشكل مؤقت وليس ثابتا.

تخفيض التوقعات ورفع الضرائب

وكان بنك إسرائيل المركزي قد استبق قرار تخفيض الفائدة البنكية بتقرير تضمن تخفيض توقعاته للنمو الاقتصادي في العام الجاري، على الرغم من كل «التقارير الإيجابية» التي ظهرت على مر الأسابيع الأخيرة، وبحسب التوقعات الجديدة، فإن النمو سيسجل ارتفاعا بنسبة ٢,٢٢٪ بدلا من ٢,٣٨٪ حسب التوقعات السابقة، وفي المقابل، فقد رفع البنك توقعاته للنمو في العام المقبل- ٢٠١٤، إلى ٢,٣٪ بدلا من ٢,٣٢٪ حسب التوقعات السابقة.

ويقول البنك إن ما يرفع النمو في العاملين الجاري والمقبل، هو البدء باستخراج وتسويق الغاز الطبيعي من الحقول في البحر الأبيض المتوسط، ولولا ذلك لكان النمو أقل بكثير، وهذا نابع من انخفاض حركة التجارة العالمية، والأزمات الاقتصادية التي تعصف بعدد من الدول المتطورة في العالم، وخاصة التي تعد عناوين أساسية للصادرات الإسرائيلية في أوروبا وأمريكا الشمالية. إلى ذلك، فإن بنك إسرائيل دعا الحكومة في تقرير صدر

يدخل حيز التنفيذ اليوم الثلاثاء، الأول من تشرين الأول، قرار بنك إسرائيل المركزي القاضي بتخفيض الفائدة البنكية الأساسية إلى مستوى ١٪، بعد أن استقرت على مدى الأشهر الأربعة الماضية عند مستوى ١,٢٥٪، وبذلك تكون الفائدة البنكية قد انخفضت في غضون ٢٤ شهرا (عامين) بنسبة ٢٢,٥٪، والعنوان الأبرز لهذا القرار هو وقف تدهور سعر صرف الدولار أمام الشيكال.

في المقابل، فإن التقارير الوردية التي صدرت في الأسابيع الأخيرة عن سلطة الضرائب ووزارة المالية ومكتب الإحصاء المركزي بشأن مداخيل الضريبة العالية وتقليص العجز، لم تقنع بنك إسرائيل الذي طالب بتقليص إضافي في ميزانية الدولة للعامين ٢٠١٥ و ٢٠١٦.

وكانت اللجنة الخاصة بالفائدة البنكية في بنك إسرائيل المركزي قد اتخذت قرارها بتخفيض الفائدة البنكية بنسبة ٠,٢٥٪، لترسو عند ١٪، بعد أن لم تتخذ اللجنة أي قرار على مدى الأشهر الأربعة الماضية، سوى الإبقاء على مستوى الفائدة، وقد فسر المحللون تصرف اللجنة في الفترة السابقة، على أن البنك لا يريد اتخاذ خطوات هامة قبل تعيين محافظ جديد لبنك إسرائيل، وهي مسألة تتعثر، وحتى الآن ليس واضحا من سيكون المحافظ الجديد.

وكان الدافع الأول المعلن من بنك إسرائيل لهذا القرار هو لجم انخفاض سعر صرف الدولار أمام الشيكال، إذ انحدر إلى ما دون ٣,٥٥ شيكل، وقد تراجع سعر صرف الدولار أمام الشيكال في العام الأخير بأكثر من ١٢٪، وكان القطاع الخاص الأكبر هو قطاع الصادرات، الذي تراجع مردود إنتاجه بالعملة المحلية.

ولم تنجح سلسلة من الخطوات التي أقدم عليها بنك إسرائيل في الأشهر الأخيرة في لجم تدهور سعر الدولار، وأبرزها استمرار شراء مئات ملايين الدولارات، إذ حسب التقديرات فإنه منذ مطلع العام الجاري ارتفع احتياطي إسرائيل من العملات الأجنبية بنحو ثلاثة مليارات دولار، وهو أقرب إلى ٨١ مليار دولار، بدلا من ٥٨ مليار دولار في ربيع العام ٢٠٠٨.

يذكر أن بنك إسرائيل أعلن في مطلع العام الجاري، أنه ابتداء من منتصف العام الجاري ستبدأ مسيرة رفع الفائدة، وأنه مع نهاية العام الجاري ستكون ١,٧٥٪، ولكن هذا لا يبدو واقعيًا، على ضوء تخفيض الفائدة في مطلع الربيع الأخير من هذا العام.

الطب الإسرائيلي بين تدني المستوى وانتشار «السوق السوداء»!

- * استطلاع بين الأطباء: ٢٠٪ من الأطباء يعتقدون أن مستوى الطب في إسرائيل تدنى في العقد الأخير *
- * استطلاع عام: ١٢٪ من الإسرائيليين جاهروا بدفع رشى من أجل الحصول على خدمات طبية أفضل وأسرع *



٧٧٪ إنهم لا يتطرقون لهذا الموضوع إطلاقاً مع المرضى، كما قال ٨١٪ من الأطباء إنهم صادفوا أو عرفوا مرضى اضطروا إلى التنازل عن أدوية باهظة الثمن بسبب التكلفة المالية.

وكما ذكر، فقد تطرق الاستطلاع إلى ظروف عمل الأطباء لبيتين أن كل طبيب يعالج بالمعدل أسبوعياً ١٠٥ مرضى، ويخصص لكل مريض بالمعدل ١٧ دقيقة، وأن ٢٥٪ من وقت عمل الطبيب مخصص للمشؤون الإدارية في عيادته، وهذا يعد عملاً ضاعفاً، مقارنة مع معدلات عالمية، وهناك اختلاف بين فروع الطب من حيث ضغط العمل، فمثلاً الأطباء المتخصصون بالجلد والجنس يعالجون أسبوعياً ١٨٢ مريضاً بالمعدل، وأطباء العائلة (طبيب عام) يعالجون نحو ١٦٠ مريضاً أسبوعياً، وأطباء الأعصاب ٥٧ مريضاً، والأطباء النفسانيون ٣٩ مريضاً.

وربما تؤكد تفاصيل الاستطلاع نتائج تقارير ظهرت مؤخراً تشير إلى وجود نقص واضح في أعداد الأطباء قياساً بكل ألف مواطن، ومقارنة مع دول أخرى متطورة، كما أن هناك فوارق كبيرة في أعداد الأطباء من حيث المناطق الجغرافية، ففي منطقة تل أبيب الكبرى ووسط البلاد هناك ٤٩ طبيب لكل ألف نسمة، بينما في جنوب البلاد هناك ٢٩ طبيب لكل ألف مواطن، وأدنى نسبة نجدها في شمال البلاد حيث يوجد ٢٢ طبيب لكل ألف مواطن.

كذلك فإن نسبة الأطباء المتخصصين من بين الأطباء في منطقة تل أبيب والوسط تبلغ ٦٣٪ أما في منطقتي الشمال والجنوب فإن النسبة تهبط إلى ٥٠٪.

وما يزيد من نقص الأطباء انتشار ظاهرة هجرة الأطباء إلى الخارج، بحثاً عن ظروف عمل أفضل ورواتب أكبر. فقد قال بحث صادر عن وزارة المالية قبل عدة أشهر إن ١١٪ من الأطباء الإسرائيليين هاجروا من البلاد، وفق معطيات البحث حتى العام ٢٠٠٨، وأن المؤشرات تدل على أن هذه الظاهرة لم تتراجع في السنوات اللاحقة.

وقال البحث إن الدافع الأكبر لهجرة الأطباء هو مستوى الرواتب في الخارج، إذ أن التقرير يشير إلى أنه كلما كانت لدى الطبيب سنوات عمل أكثر زادت احتمالات هجرته، إذ أن ٤٠٪ من الأطباء المهاجرين هم من عمر ٣٥ عاماً وحتى ٤٩ عاماً.

واللافت في الاستطلاع أنه على الرغم من ظروف العمل، فإن ٨٠٪ من الأطباء الذين شملهم الاستطلاع قالوا إنهم لو قرروا الآن أي مهنة سيختارون لكنوا اختاروا الطب مرة أخرى، وقال ٧٩٪ من الأطباء المتخصصين إنهم كانوا سيختارون التخصص الذي يعملون فيه، لكن فقط ٥٨٪ قالوا إنهم يوصون أبناءهم بدراسة الطب.

ويقول أحد الباحثين على الاستطلاع والباحث إن هناك فجوات كبيرة في الرضا عن المهنة وظروف العمل بين التخصصات المختلفة، وهذا يعود أساساً إلى طبيعة التخصص وإلى مدى صعوبة العمل فيه.

على خدمات طبية مميزة، وقال ٤١٪ من المستطلعين إن أحد معارفهم أو أقاربهم استخدم علاقات خاصة لدى توجيهه لتلقي خدمات طبية، كذلك فإن ٢٥٪ أعلنوا أنهم قدموا هدايا للطايم الطبي بعد انتهاء العلاج، الأمر الذي يعد من ناحية الباحثين على أنه «سوق رمادي»، رغم أن الجانب الأخير ظاهرة منتشرة، ويفسرها الجمهور على أنها اعتراف بالجميل، وتكون عادة هدايا تقدم للطايم ككل أو لأقسام المستشفى. ويقول الدكتور نيسيم كوهين، في تصريح لصحيفة «ذي ماركر»، إنه لا يمكن تجاهل أنه من ناحية موضوعية طراً تراجع في المشهد التقليدي للطب الأسود، مقارنة مع ما كان في الماضي، ولكن إذا ما نظرنا إلى حقيقة أن الطب الخاص الذي بات منتشراً هو ما يقود إلى تقليص ظاهرة الطب الأسود، فهذا يعني أن ما حدث هو تحسين لصورة الطب الأسود من خلال الطب الخاص.

ويقول كوهين إن غالبية أفراد الطواقم الطبية من أطباء وممرضات، لا تتورط في السوق السوداء، لكن هذه الظاهرة كما يبدو تبقى ظاهرة لا يمكن القضاء عليها كلياً على أرض الواقع.

ونصح كوهين بدفع محفزات مالية لثقة من أجل محاصرة هذه الظاهرة بقدر الإمكان، وفي المقابل يوصي الباحثان بتشديد العقوبات على كل من يتم ضبطهم متورطين بالسوق السوداء، والتوقف عن إصدار أحكام مخففة ليست رادعة، ومن بين ما يقترحه سحب رخصة ممارسة مهنة الطب من كل طبيب يتورط في الطب الأسود.

تدني مستوى الطب

في المقابل، فقد نشرت في الأيام الأخيرة نتائج استطلاع واسع النطاق شمل قرابة ١٧٠٠ طبيب في إسرائيل، حول ظروف عملهم أساساً، وأيضاً بشأن انطباعهم عن جهاز الصحة العام في إسرائيل، وتبين أن هناك جواً من عدم الارتياح من المستوى الطبي، فقد قال ٢٢٪ من المستطلعين إنهم يعتقدون أن مستوى الخدمات الطبية في إسرائيل تراجع في العقد الأخير، بينما قال ١٧٪ من مستوى الخدمات تحسن في هذه الفترة، فيما قال ٦١٪ إن مستوى الخدمات الطبية تحسن في السنوات الأخيرة فقط.

ويقول القائمون على الاستطلاع إنه لدى فرز الأطباء حسب التخصصات ظهرت فجوات كبيرة، فمثلاً ٧٨٪ من الأطباء المتخصصين بالأمراض السرطانية قالوا إن الخدمات الطبية تحسنت، فيما هبطت هذه النسبة إلى ٣٢٪ لدى الأطباء النفسانيين وإلى ٤٧٪ لدى أطباء الأصباب، ما يعني أن الانبعاث بشأن التحسن مرتببط بفرع الخدمات وتطوره في إسرائيل، وارتباطاً بما تقدم، بشأن السوق السوداء، أو تكاليف الطب، فقد قال ٢٣٪ إنهم يتحادثون مع المرضى بشأن تكلفة العلاج فيما لو كان على حساب المرضى، ما يعني كم يكلف علاجهم الخزينة العامة، فيما قال

كتب ب.ج:

يواجه قطاع الطب في إسرائيل في العقدتين الأخيرين سلسلة من الظواهر السلبية، التي جزء منها قد يكون منتشراً على مر السنين، وليس فقط في العقدتين الأخيرين، بينما سلسلة من الظواهر الأخرى انتشرت مع تعديل قانون الصحة العام الذي أقر في العام ١٩٩٥ وفتح الأبواب على مصراعها أمام ظاهرة «طب للأغنياء وطب للفقراء» وأمام استفحال ظواهر أخرى.

فقد اعتمد قانون ١٩٩٥ المعدل على وضع خدمات أساسية للخدمات الطبية، من خلال شبكات عيادات شبه رسمية، ولكنها في المقابل فتحت المجال أمام تأمينات طبية مكتملة خاصة تكلف العائلة في العام الواحد آلاف الدولارات، وتهدف إلى تقديم خدمات طبية وصحية أفضل وأسرع، من بينها إجراء عمليات في أوقات خارج الدوام الرسمي، وضمان أدوية لا تشملها سلة الأدوية، وهذه الظاهرة زادت من حصة صرف المواطن على القضايا الصحية، وهي أعلى من مستوى الصرف في الدول المتطورة.

والقصد بالتأمينات المكتملة هي تأمينات صحية خاصة، غير تلك التي تجبها مؤسسة التأمين الصحي، وفي هذه التأمينات المكتملة ثلاثا مستويات، بسيطة ومتوسطة وعليا، وتضمن للمؤمن خدمات طبية أعلى وأسرع من تلك التي يقدمها الطب العام، وهذه التأمينات هي بالأساس من نصيب الشرائح الميسورة، لكنها تحولت إلى قطاع تجاري واسع النطاق، ومنافسة شديدة بين شبكات العيادات التي هي أيضاً فتحت لذاتها شركات تأمين كامل، وبين شركات التأمين العادية.

وبموازاة ذلك، اتسعت ظواهر أخرى وبرزها الرشى، وهذا ما أبرزته نتائج بحث اعتمد أسساً على استطلاع واسع أجراه كل من الدكتور نيسيم كوهين من قسم إدارة المجتمع في كلية العلوم السياسية في جامعة حيفا، والبروفيسور داني فيلك من قسم السياسة والحكم في جامعة بن غوريون في بئر السبع، وشمل الاستطلاع ١١٠٥ أشخاص من جيل ٣٠ عاماً وصادعا، ومن مختلف شرائح المجتمع وتوجهاته الدينية والعلمانية.

ويقول الباحثان إنه في السنوات الأخيرة كان الانبعاث السائد بان ظاهرة «الطب الأسود»، التي كانت منتشرة جداً، قد اختفت تقريباً كلياً من المستشفيات العامة (شبه الرسمية)، وهذا في أعقاب تطور قطاع التأمينات الصحية الخاصة، وتطور قطاع الخدمات الصحية الخاصة المكتملة، والمستشفيات الخاصة التي تسمح للمرضى باختيار الأطباء المتخصصين، ولكن ليست هذه هي الحال التي يكشف عنها البحث والاستطلاع، إذ يتبين أن هناك دفعاً لرشى، أو لاجور في السوق السوداء، وليس فقط للأطباء، بل وحتى لممرضين وممرضات، وذلك من أجل الحصول على خدمات صحية أفضل، وعلى فحوصات وعمليات تخصصية أسرع، ويجري الحديث أحياناً عن مبالغ ضخمة تصل إلى عشرات آلاف الدولارات، في الوقت الذي من المفروض أن يكون فيه العلاج مجانيًا.

نتائج الاستطلاع

ويقول الباحثان إنهما اختارا شريحة من ١١٠٥ أشخاص، ٤٩٤ من الرجال و٦١١ من النساء، كلهم يشكلون شريحة نموذجية، وكان معدل الأعمار أكثر بقليل من ٥٢ عاماً، ووجه الباحثان أربعة أسئلة، وكان يكفي الرد على سؤال واحد فقط إيجاباً، كي يظهر أن الشخص قد استخدم «الطب الأسود».

ويتعلق السؤال الأول فيما إذا دفع الشخص أو أحد أفراد عائلته مدفوعات سرية «من تحت الطاولة»، من أجل الحصول على خدمات طبية عادية، والسؤال الثاني، إذا ما تم دفع مدفوعات كهذه في مستشفى عمومي. والسؤال الثالث، إذا ما تبرع الشخص بالمال أو بالأجهزة لأحد المستشفيات، من أجل تسريع الخدمات الطبية التي يطلبها، والرابع يسأل إذا ما قدم الشخص هدايا لأحد أفراد الطاقم الطبي من أطباء وممرضين، لغرض الحصول على خدمات أفضل.

ويظهر من نتائج الاستطلاع أن ٢٢٪ من الذين شملهم الاستطلاع استخدموا الطب الأسود، كذلك قال ٢٨٪ من المستطلعين إنهم يعتقدون أن الكثير من الناس يضطرون إلى دفع «مبالغ سرية» للأطباء من أجل الحصول على خدمات صحية أفضل، وقال ١٤٪ من المستطلعين إنهم يعرفون أشخاصاً دفعوا مبالغ كهذه، من أجل ضمان خدمات أفضل وأسرع، ما يعني بكلمات أخرى أن تطوير شكل تلقي الخدمات الصحية بين العام والخاص قلص ظاهرة الطب الأسود، ولكن لم يقض عليها.

كذلك فحص الباحثان ظاهرة ما يسمى «السوق الرمادي»، وهو مصطلح ملطف لوصف السوق السوداء، ويعتمد على نيم المعايضة، وقال إن المعطيات أقلقتهن، إذ أن ٢٧٪ من المستطلعين اضطروا إلى الاستعانة بعلاقات شخصية إما مباشرة أو عن طريق أحد أبناء العائلة من أجل الحصول

من نشاطات مركز «مدار»

«أوراق إسرائيلية» ٦٠: عن جيل الألفية الثالثة في إسرائيل

جيل الـ ١٠٠٠
الألفية الثالثة في إسرائيل



إحدى حول خصائص الجيل الإسرائيلي الشاب وأهاليه

بفضل صور الموعود ومتر الموعود

60 أوراق إسرائيلية

رام الله- صدر حديثاً عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار العدد رقم ٦٠ من سلسلة «أوراق إسرائيلية» ويحمل عنوان جيل الـ ٢٠ أو جيل الألفية الثالثة في إسرائيل إحدى حول خصائص الجيل الإسرائيلي الشاب واحتياجاته، وهو عبارة عن بحث أكاديمي يعتبر الأول من نوعه بقلم الباحثين الاجتماعيين الإسرائيليين عوز الموعود وتمار الموعود.

وجاء في كلمة التقديم التي كتبها محرر السلسلة أنطون شلحت: تمكن أهمية البحث الذي تضمه هذه الورقة في كونه الأول من نوعه الذي يحاول أن يرسم ملامح ما اصطاح على تسميته «جيل الـ ٢٠» في إسرائيل- وهو الجيل الذي ولد على أعتاب الألفية الثالثة- معتمداً على التوصيف أكثر مما على أي شيء آخر، وذلك لصعوبة الاستنتاج القاطع في هذا الصدد نظراً إلى أن هذا الجيل ما زال في طور التشكل وغير مؤثر بما فيه الكفاية في المفاصل المهمة المتعلقة بالسياسة وإن كان تأثيره في المجتمع كبيراً جداً.

ويشير البحث إلى أن «جيل الـ ٢٠» في العالم عموماً تترعرع في زمن التطورات التكنولوجية المتسارعة ولديها في مجالها الخاص والإنترنت، وهو جيل يتسم بوصولية عالية إلى أدوات ووسائل اتصال متقدمة جداً، ويمكن من نواح عديدة اعتباره الجيل العولمي الأول، كونه تعرض في عمر مبكر إلى مؤثرات عولمية (في مجالات الموسيقى والطعام السريع ونشرات الأخبار والأحداث العالمية وشبكة المعلومات الكونية - الإنترنت وغيرها)، وأيضاً لكونه خاض التجارب العولمية (رحلات في أرجاء العالم، واستخدام منتظم للهاتف النقال، والأزياء والأسلوب العولمي... إلخ). وقد سُميَ الجيل المذكور بهذا الاسم لأنه جاء لاحقاً لجيل أطلق عليه اسم «جيل الـ X»، وهو الجيل الذي ولد بين نهاية خمسينيات القرن العشرين وأوائل نهاية سبعينيات ذلك القرن، وكان بلا اسم محدد لكن في الوقت نفسه امتلك وعياً لذاته ككفئة اجتماعية تتميز عن غيرها وتتمتع باستمرار وبالتالي فإن مفهوم «جيل الـ ٢٠» يشير على وجه الدقة إلى الورثة البيولوجيين والثقافيين لـ «جيل الـ X»، كما أنه بناء على هذه المتواليات يطلق البعض على الجيل الذي ولد منذ بداية الألفية الثالثة «جيل الـ Z».

الفرضية المركزية للبحث هي أنه في جيل الشباب الإسرائيلي الحالي طرأ تغير جوهري على الخصائص الأساسية لـ «دي. إن. إيه. الثقافي» النموذج الإسرائيلي الصارم الكلاسيكي، وأنه نجحت عن هذه الظاهرة مصابغ وتشويشات وظيفية في جميع أنظمة الحياة، ابتداءً من المدرسة، مروراً بالخدمة العسكرية ونظم التعليم العالي، وانتهاجاً بنظم العمل والاقتصاد. وثمة فرضية أخرى ومكتملة، هي أن جيل الشباب الحالي يعد الجيل الأكثر عولمة في تاريخ دولة إسرائيل، ولذا فهو يغير أبعاداً كثيرة في طبيعة الثقافة الإسرائيلية السائدة، مثلًا في مجال العلاقات بين الأفراد، والملاقات داخل العائلة، وطموحات الحياة وأهدافها، وثقافة الفراغ، وثقافة العمل والتوفير وغيرها.

والمتلقى النظري للبحث هو أن مستقبل المجتمع الإسرائيلي مرتبط بوتيرته ثقافية شبابيه، وبالأساس بالثورة الجيلية التي تشكل نموذجاً للجيل كله.

ويشير البحث إلى أن إسرائيل موجودة الآن في خضم مرحلة انتقالية مصيرية، فـ «الثقافة القومية» الصهيونية الشمولية يجري ذرحها تدريجياً عن مقدمة المسرح وخاصة لدى الشريحة العلمانية المتعلمة»، وعمود النار، الجمعي الذي قاد الدولة طيلة سنوات كثيرة بات يعترضه الخفوت ويخيل الممكن لصالح مثل ونضاج قيمة جديدة مرتبطة أكثر بعالم الفرد (العب الرومانسي، المهنة الشخصية، إلخ)، ولصالح روجية أو إيتوس عولمي فحواه حماية البيئة، وحقوق الإنسان، والمبادرة الاقتصادية والتكنولوجية، إلخ... علاوة على ذلك، فإن الثورة الرقمية (الديجيتالية) تغير الجنس البشري بقوة كبيرة وبسرعة شديدة، وبمفهوم التغيير هذا فهي تذكرنا بالثورة الصناعية، التي غيرت العالم الزراعي والإقطاعي، وأنبثت دولة المواطنين الحديثة.

ويخلص من ذلك إلى القول إن «جيل الـ ٢٠» الإسرائيلي هو في الحقيقة جيل الوسط، الانتقالي، الذي وُلد في العصر الرقمي والعولمي، ويمتص التغييرات التبرؤية المترتبة على الانتقال من «مجتمع قومي» إلى «مجتمع عولمي» سيئاته وحسناته، ويشهد على أن هذا الجيل يطرح على المجتمع الإسرائيلي تحدياً خاصاً، بسبب الخلفية التاريخية التي نشأ وتطور فيها هذا المجتمع (الماضي اليهودي، واللوح الصهيونية، والأيدولوجيا الاشتراكية). وبهذا المفهوم، فإن البحث لا يقدم جرداً - مرحلياً - لتغيرات المجتمع الإسرائيلي في العقود الأخيرة فحسب، وإنما يحاول أيضاً أن يرسم خطوط التطور المستقبلية من دون أن يشير إلى اتجاه محدد.

وكما ذكرنا سابقاً فإن البحث يتجنب عاماً جانب الاستشراف، ولذا فإنه لا يسعف القراء بجواب شاف عن السؤال «هل إسرائيل تتغير؟» وتحديداً تحت

وطأة تبدل الأجيال، والعناصر الجديدة الطارئة على «روح العصر». ولعل أكثر ما يجب أن يهيم في شأن هذا التغيير هو ذلك الذي يطول ما يتعلق عليه «القيم الأساسية»، وفي مركزها مجموعة القيم الصميمة التي يكتسبها الإسرائيلي بحاجة ماسة إليها من أجل ترسيخ نفسه كـ «مجتمع قومي». ويشير البحث إلى هذه المسألة تلميحاً عندما يؤكد أن إحدى النتائج الملغقة التي تم التوصل إليها، وكانت مفاجئة للباحثين إلى حد كبير، هي التشابه بين الأجيال في إسرائيل في كل ما يتعلق بنظرتها إلى العالم (أي فيما يتعلق بالقيم الأساسية التي تتحكم بنظرة هذه الأجيال)، وفتراض أنه تشابه ينسحب أيضاً على نظرة تلك الأجيال إلى الجوار الإقليمي المحيط، منوهاً بأن أحد أسباب ذلك يعود إلى أن الجميع - شبيباً وشباناً - يتعرضون بصورة جمعية إلى الإعلام نفسه، ولا بد من أن نضيف إلى هذا أنهم يتعرضون إلى ماكينات غسل دماغ جمعية مسبقة البرمجة والأدلة تهدف أكثر من أي شيء إلى تركيب ذاكرة تمتلك إمكان السيطرة على العقول حتى أكثر مما يمتلك التاريخ.

ولا شك في أن مجرد تلك النتيجة تعني أن الأبناء في إسرائيل ما زالوا سائرين على طريق آبائهم، بما يطرح بكل قوة السؤال التالي: هل ما كان هو ما سيكون؟.

لا يجوز فصل الدين عن الدولة في إسرائيل!

أن الأصح هو الإصرار على بقائها حتى في إطار الدول الغربية، التي نقبل مبدئياً وجهة نظرها الليبرالية؟!

في ضوء كل ذلك، من الواضح أن المطالبة بالفصل التام بين الدين والدولة في إسرائيل ستواجه رفضاً شديداً، ليس من جانب الأحزاب الدينية وحسب، وإنما أيضاً من جانب قطاعات واسعة، دينية وتقليدية، في صفوف الجمهور الإسرائيلي بشكل عام. ويبدو لي أن أكثرية الجمهور العلماني أيضاً ليست معنية بذلك في الحقيقة. ولعل ذلك هو السبب الذي يجعل بعض الساسة الإسرائيليين الذين يتبنون مواقف وتوجهات علمانية واضحة، يكتفون بتبريد شعار «فصل الدين عن الدولة» في خطبهم الداعية فقط، من دون طرحه ك مطلب للتنفيذ العلمي.

ولكن كيف يمكن لنا، على الرغم من ذلك، التعبير في السياق الديني، عن هويتنا الغربية؟ هذا الأمر لا يتم من خلال الفصل بين الدين والدولة، وإنما عن طريق الفصل بين الدين وبين حرية الفرد. إن من حق دولة اليهودي أن تتخذ لنفسها رموزاً ذات خلفية دينية، أو أن تضع قيوداً في مجال الحرية والملكية العامة، تنبع من القيم الدينية (مثلاً في مجالات التجارة والمواصلات العامة في أيام السبت)، ولكن من غير المنطقي أو الملائم أن تجبر الدولة الفرد على إتباع أنماط حياة وقواعد مأخوذة من العالم الديني، والمقصود هنا في المقام الأول حصرية النظام الديني الأرثوذكسي المطبق في إسرائيل في شؤون الزواج والطلاق، فهذه الحصرية تعتبر حقاً إشكالية جداً بمصطلحات حقوق الإنسان، حتى عندما تبرر بقيم يهودية غايتها المحافظة على وحدة الشعب.

القومي والديني، والذين لا يجوز الفصل بينهما. صحيح أن اليهودي غير ملازم بالمحافظة على فرائض وتعاليم الدين كي يعتبر يهودياً، ولكنه سيفقد هذا التعريف أو الاعتبار، حتى على المستوى القومي، إذا ما غير ديانته واعتنق المسيحية أو الإسلام، وفقما قضت المحكمة العليا في إسرائيل.

وفيما عدنا هذا الجانب المبدئي، فإن جوهر الثقافة اليهودية ينبع من الناحية العملية أيضاً، من العالم الديني لليهودية، وبالتالي فإن أي فصل مبدئي جارف بين الدين والدولة يمكن أن يلازم الدولة اليهودية بالانفصال عن جوهرها أو مضمونها الثقافي. وعلى سبيل المثال، من الممكن في مثل هذه الحالة أن يقدم التماس إلى المحكمة الإسرائيلية العليا يطالب بإلغاء استخدام رموز قومية للدولة (مثل شعار «نجمة داود، أو العلم الإسرائيلي) بحجة أن الحديث يدور على رموز مصدرها الدين اليهودي.

فضلاً عن ذلك، فإن المطالبة بفصل الدين عن الدولة نابعة من انتماؤ إسرائيل إلى مجموعة الدول الغربية، التي يسود فيها هذا الأمر (مع أنه لا يوجد في أي منها تداخل - اختلاط- الهويات القائم في إسرائيل). لكن إسرائيل، بكونها الدولة القومية للشعب اليهودي، لا تنتمي فقط لمجموعة الدول الغربية في الحاضر، وإنما تنتمي أيضاً إلى مجموعة الشعوب القديمة، التي كان التداخل بين المكونين القومي والديني السمة السائدة فيها. ولعل تاملنا عابراً لكتاب «العهد القديم» (التناخ) يبين بوضوح أن الهوية القومية المتميزة كانت تعني أيضاً لدى جميع الشعوب القديمة هوية دينية خاصة.

إن الشذوذ الإسرائيلي في مشهد الدول الغربية ينبع من حقيقة أن الشعب اليهودي هو الشعب الوحيد في مشهد هذه الدول، وأحد الشعوب القلائل في العالم، الذي حافظ على هويته الأساسية منذ العصر القديم وحتى الآن. فهل يتعين علينا التنكر لهذه الهوية الخاصة، أم

بقلم: يانير شيلغ (*)

تتطلع العديد من الأوساط اليهودية في الولايات المتحدة إلى تطبيق النموذج الأمريكي المتعلق بالفصل التام بين الدين والدولة على الحياة الدينية في إسرائيل أيضاً، معتبرة أن الموقف الإسرائيلي الرافض لهذا الأمر يشكل مسألاً خطيراً بحقوق الفرد، ويكون إسرائيل دولة غربية - ليبرالية، وقد وجدت هذه الرغبة مراراً خلال لقاءاتي مع الكثير من اليهود الأميركيين، ومن ضمنهم أشخاص متدينون، بينهم حاخامون ورجال دين يهود.

من السهل فهم مثل هذا الموقف في السياق الأمريكي، فالفصل التام بين الدين والدولة المطبق في الولايات المتحدة الأمريكية منذ قيامها، والذي نص عليه الدستور الأمريكي بشكل واضح، ربما يكون العامل المركزي الذي يتيح لقلية دينية، مثل اليهود، التطور والازدهار والتمتع بمكانتها الحالية، بمنأى عن أشكال التمييز والاضطهاد التي عانى منها اليهود في دول أوروبا المسيحية أو في الدول الإسلامية.

ومع ذلك، يبدو لي أن هناك أسباباً وجيهة تبرر انتهاج موقف مغاير في السياق الإسرائيلي. أولاً، خلافاً للولايات المتحدة، التي تعتبر ربما النموذج الأبرز لـ «دولة جميع مواطنيها»- وهو نموذج لا توجد فيه من الناحية الرسمية على الأقل فجوة بين تعريف المواطنة وبين تعريف الانتماء القومي، فإن إسرائيل ترى نفسها دولة قومية للشعب اليهودي، وأظن أن أكثرية يهود الولايات المتحدة أيضاً يرغبون في بقاء إسرائيل دولة كهذه، صحيح أن هذه الحقيقة في حد ذاتها لا تلغى إمكانية فصل الدين عن الدولة، كما هو قائم مثلاً في الدولة القومية الفرنسية، غير أن هناك، في الحالة اليهودية، حقيقة إضافية تتمثل في وجود ترابط أو اختلاط في إطار الهوية اليهودية على مر الأجيال، بين البعدين

(*) باحث في المعهد الإسرائيلي للديمقراطية- القدس. ترجمة خاصة.

متابعات

الحاخام عوفاديا يوسف يحتضر في المستشفى احتدام الصراع على منصب الزعيم الروحي لحركة شاس!

الصراع على أشده بين عائلة الحاخام يوسف وأربيهه درعي من جهة وبين شلومو عمار وإيلي يشاي من الجهة الأخرى



الحاخامان عوفاديا يوسف (من اليمين) وشلومو عمار قبل أن يدب الخلاف فيما بينهما.

طريقه، وستستمر السلالة عن طريق أبنائه، الذين جميعهم والحمد لله تلاميذ حكماء، ومن كان يعرف أصلا الحاخام عمار قبل عشر سنوات، قبل أن دعمه الحاخام عوفاديا من أجل الوصول إلى منصب الحاخام الأكبر؟ نحن نعرف أن الحاخام عمار يعمل جاهدا من أجل الـ ١٢٠ للحاخام [وهذا تعبير يتعلق بموت عوفاديا يوسف]. لكنه لن ينجح في ذلك.

ولوح المصدر نفسه بتهدية نحو عمار بقوله إن «الحاخام عمار يعرف أن اللقاءات معه مسجلة ومصورة. وفي اللحظة التي يخرج فيها التسجيلات سنرى كيف سيتعامل معها، وسيكون الأمر غير لطيف أبدا، وسيضطر إلى البحث عن ملجأ للاختباء فيه عندما يسمع الجميع كيف أن سيدنا وجه إليه كلاما قاسيا للغاية».

على ضوء هذا الصراع الشديد، يرى المراقبون والمحللون أن حركة شاس تتجه نحو الانقسام والتفكك إلى عدة جهات. ويدور الحديث داخل شاس حول التحالف بين عمار ويشاي، الذي سيأخذ نصف نواب كتلة حزب شاس في الكنيست وكذلك اسم الحزب. ويعتبر محللون أن هذا سيكون انتقام عمار ويشاي من درعي، وثمة احتمال آخر ليس مستبعدا وهو أن ينجح درعي في تشكيل «مجلس حكماء توراة» جديد، ويتمكن من أن يديره وفقا لرغبته والحفاظ من خلاله على مكانته داخل شاس.

ويؤكد المحللون أن هذه الصراعات داخل شاس بدأت قبل شهر طويلة، وربما في نهاية العام الماضي، عندما قرر الحاخام إسحق يوسف وزوجته يهوديت إخراج يشاي من قيادة شاس وتعيين درعي الذي عاد إلى الحلبة السياسية بعد سنوات طويلة قضاه خارج النشاط السياسي بسبب سجنه بعد إدانته بتلقي رشي. وقرار يوسف الابن جاء بسبب القلق على مستقبل شاس بعد رحيل الحاخام عوفاديا، وذلك بهدف تعيين رئيس للحزب وآخر للحركة لمنع تفكك شاس وانهيار مصالح الحزب وعائلة يوسف.

(اليهودية)، التي تدر ربحا كبيرا على العائلة وفقا لتقارير صحافية إسرائيلية.

لكن الأمور انقلبت رأسا على عقب بعد دخول يوسف إلى المستشفى قبل أسبوعين، وبعد أن زاره عمار، وكشف الممثل السياسي لصحيفة «معاريف»، شالوم پروشالمي، يوم الثلاثاء الماضي، عن أن عمار يعتبر أن يوسف عينه وريثه لـ كزيم لنحاس، بعد أن وصلته ثلاث رسائل من الحاخام يوسف.

ووفقا لبروشالمي، فإن الحاخام عوفاديا بعث بهذه الرسائل بواسطة كتنه، يهوديت يوسف، التي اتصلت هاتفيا بزوجة عمار، مازال عمار، وأبلفتها بالرسائل الثلاث، وقالت الرسالة الأولى إن عوفاديا يطلب الصغ والغفران المتبادل من عمار. ودعت الرسالة الثانية عمار إلى أن يصلي من أجل أن يستعيد عوفاديا صحته. أما الرسالة الثالثة، والتي اعتبرها عمار أنها الأهم، فقد تضمنت طلبا من عوفاديا بأن يساعد عمار نجله، الحاخام الأكبر الجديد، ويرشده في عمله، الذي بدأ بوازائه قبل ذلك بأسبوع واحد فقط.

وقوبلت هذه الكنيست على قضايا ذات أهمية عليا، و«يتهم» اليمين الإسرائيلي، على سبيل المثال، حزب شاس أنه سمح بمصادقة الكنيست على اتفاق أوسلو، بمجرد امتناع نوابه عن التصويت، وأنه لو عارض الاتفاق لما تمت المصادقة عليه. كذلك لعب هذا الحزب، تحت زعامة الحاخام يوسف، دورا في القضايا الدينية وكانت مواقفه معتدلة قياسا بالحرديم الأشكناز (اليهود الغربيين).

وبدا طول السنوات الماضية أن هذا الحزب عمل بصورة براغماتية، بحيث سعى دائما إلى الانضمام إلى حكومات الوسط - اليسار، التي شكلها حزب العمل، أو حكومات اليمين، التي شكلها حزب الليكود، من أجل الحصول على ميزانيات لتمويل مؤسساته، وخاصة التعليمية، واهتم رؤساء حكومات إسرائيل دائما بزيارة يوسف، تحت نظفية إعلامية واسعة، على ضوء الشعبية الكبيرة التي يتمتع بها الحاخام بين اليهود الشرقيين.

لذلك فإنه ليس سهلا أن يحتل أحد مكان الحاخام يوسف، خاصة من داخل حركة شاس، وأشارت صحيفة «هارتس» إلى هذا الأمر بأن «الحاخام يوسف لم يرب أبدا وريثا واضحا له كي يقود الحركة من بعده».

الحاخام عمار: متمرد أم وريث شرعي؟

يتبين الآن، بعد تدهور صحة الحاخام يوسف، أن الصراع داخل شاس عميق جدا، وأنه أعمق من الصراع لدى تشكيل قائمة الحزب لانتخابات الكنيست الأخيرة، عندما برز الصراع بعد عودة أربيهه درعي إلى صفوف الحزب، بين هذا الأخير ورئيس الحزب السابق اييلي يشاي.

ويدور الصراع الآن بين معسكرين أساسيين.

يقود المعسكر الأول الحاخام الأكبر السابق شلومو عمار. ويقود

المعسكر الآخر الحاخام الأكبر الحالي إسحق يوسف، نجل عوفاديا، ومعه درعي، وسادت خلافا كبيرة بين يوسف وعمار، خلال الفترة الماضية، رغم أن يوسف كان قد دعم عمار بشكل كبير جدا من أجل تعيينه حاخاما أكبر لإسرائيل، قبل سنوات. لكن قبيل الانتخابات الأخيرة لتعيين الحاخام الأكبر السفارادي، دب الخلاف بين الاثنين، بعدما قرر عمار دعم مرشح مقابل مرشح شاس، نجل الحاخام يوسف، ولذلك اعتبر عمار أنه تمرد على يوسف، كما أن عمار قاطع مراسم تنصيب إسحق يوسف حاخاما أكبر.

وقد يبدو هذا الخلاف شخصيا أو سياسيا، لكنه في الواقع خلاف على مصالح وعلى الكثير من المال. إذ كان همما ليوسف وعائلته أن تعود سلالتهما إلى منصب الحاخام الأكبر، والبقاء في المنصب يعني، إضافة إلى المكانة المرموقة، استمرار أعمال العائلة في المجال الديني، مثل إعطاء شهادات الـ «كاشير» (أي الطعام والشراب الحلال بموجب الشريعة

باحثة إسرائيلية متخصصة في تاريخ الأكراد: تحولات هادئة في كردستان التاريخية من شأنها تغيير خارطة الجيو- سياسية في الشرق الأوسط

عقد في منتصف شهر أيلول الفائت المؤتمر الوطني الكردي في إقليم كردستان العراق، بمشاركة مندوبين عن الأقاليم الكردية الأربعة في العراق وسورية وتركيا وإيران، والتي يطلق عليها الأكراد اسم «كردستان الكبرى»، ورأت الباحثة الإسرائيلية المتخصصة في تاريخ الأكراد، البروفسور عوفرا بينجو، في مقال نشرته مؤخرا في دورية يصدرها «مركز موشيه دايان لدراسات الشرق الأوسط وأفريقيا»، في جامعة تل أبيب، أن هذا المؤتمر هو «مؤتمر مؤسس، هدفه وضع خارطة طريق للأكراد في الشرق الأوسط المتغير.

ومجرد انعقاد مؤتمر كهذا هو ثورة لم يكن بالإمكان توقعها».

تتخطى الحدود، وإلى وجود نظام فرعي كردي يغذي هذه القومية، وبدأ هذا النظام الفرعي، في بداية القرن الحالي، بوضع تحديات كبيرة أمام الدول القومية الأربع التي تتقاسم «كردستان الكبرى». وأشارت الباحثة إلى أن دولة كردية مستقلة آخذة بالتبلور في العراق، ويتبلور حكم ذاتي كردي في سورية، وتطور ما يسمى بـ «الدولة الموازية» للأكراد في تركيا، وتتعالى في إيران مطالب بإقامة فدرالية كردية.

ويبلغ عدد الأكراد أكثر من ثلاثين مليون نسمة، وهناك تقديرات بأن عددهم يصل إلى حوالي الأربعين مليون نسمة، ووفقا لبينجو فإن الأكراد هم «مثال بارز لشعب بدون دولة، وهم أكبر أقلية قومية في الشرق الأوسط، وربما في العالم، والتي ليس لديها دولة»، ورغم أنه لم تكن هناك دولة كردية في التاريخ، لكن كانت هناك إمارات كردية تمتعت بحكم ذاتي وتحت رعاية الإمبراطورية العثمانية، منذ القرن السادس عشر وحتى منتصف القرن التاسع عشر.

وكتبت بينجو أنه بنظر الأكراد، كان القرن الـ ٢٠ الأصعب في تاريخهم، لأنه تم تقسيمهم بين أربع دول، سعت كل واحدة بطريقتها إلى محو الهوية واللغة الكردية وعيشهم في حكم ذاتي منفصل. لكن الباحثة أشارت إلى أنه على الرغم من ذلك، فإنه طوال الفترة الماضية كانت هناك «تيارات مؤثرة تجري تحت سطح الأرض بين أجزاء كردستان المختلفة ولم يكن بالإمكان دائما تحصيلها على وجه الأرض».

وأضافت الباحثة أن التغيير في مكانة الأكراد طرأ في بداية القرن الواحد والعشرين، لعدة أسباب هي: انتهاء الحرب الباردة واستقلال الدول التي كانت تشكل الاتحاد السوفياتي؛ حرب الخليج الثالث وضعف الدول القومية في أعقاب ذلك؛ تغير مفهوم الدولة القومية وضعود أفكار التعددية الثقافية والتعددية الإثنية؛ والأهم من كل ذلك، هي التغيرات الجيو- سياسية التي حدثت في المنطقة في أعقاب «الربيع العربي» والانسحاب

الأميركي من العراق. «وعومًا فإن القرن الواحد والعشرين يؤشر إلى تعزز مكانة الشعوب بلا دولة، والتي تسعى إلى إقامة دولة ذات سيادة خاصة بها. والمثالان الأبرز على ذلك هما جنوب السودان وأزواد، في شمال مالي، اللذان أعلنتا عن استقلالهما مؤخرا».

نحو وحدة كردية

وقد تزايد المجهود الكردي لتعزيز حركة كردية شاملة بحلول القرن الواحد والعشرين. ووفقا لبينجو فإن المراكز الكردية الأربعة تعمل كنظام تندمج فيه الأدوات «رغم الفروق بالأهداف ووسائل البلورة الإثنية - القومية لكل واحد من هذه المراكز، والتي تشكل انعكاسا سياسيا للدولة التي نما فيها. ويتعامل الخطاب الكردي الجديد مع كردستان كمجمع واحد ومن هنا جاءت التسميات: شمال كردستان، باكور، في تركيا؛ جنوب كردستان، باشور، في العراق؛ غرب كردستان، رجوة، في سورية؛ شرق كردستان، رجھلات، في إيران».

وفي المجال السياسي، يوجد اليوم مركز سياسي كردي صرف في كردستان العراق. وأشارت بينجو إلى أنه على الرغم من أن جهات معينة بين الأكراد تنظر بعدم رضا إلى هذه المركز السياسي، وبين هذه الجهات حزب العمال الكردستاني بزعامة عبد الله أولجان. إلا أن كردستان العراق هو «المكان الذي يتم الحجيج إليه من أجل إجراء مشاورات وعقد مؤتمرات واتخاذ قرارات تتعلق بالأقاليم الكردية الأخرى. ويصل الكثير من الأكراد من الشتات إلى هذا الإقليم من أجل الاستفادة من خبراته. كما أن رئيس هذا الإقليم، مسعود بزاني، يحاول التوسط ووضع توازنات نامعة بين الإقليم الذي يترأسه وبين الأقاليم الأخرى. وأعلن مؤخرا، على سبيل المثال، عن نيته رصد ٢٠٪ من ميزانية كردستان العراق للأكراد في سورية، الذين يخوضون صراعا إثنيا ضد مجموعات المعارضة الإسلاميين».

وفي المستوى العسكري، فإن الميليشيا الكردية في العراق، البيشمركة، تحولت إلى جيش حقيقي يصل تعداد مقاتليه إلى حوالي ٢٠٠ ألف وهو مسلح بأسلحة ثقيلة. كذلك فإنه توجد لدى الأكراد في خارج العراق قواعد عسكرية في أقاليمهم.

وحصلت تطورات هامة فيما يتعلق ببلورة الهوية الكردية، وتحولت اللغة الكردية، التي كان استخدامها مظهرا في جميع الأقاليم، إلى لغة حية ومتداولة في جميع الأقاليم الكردية في الدول الأربع، بفضل الثورة الإعلامية الجديدة، مثل قنوات التلفزيون والشبكات الاجتماعية في الانترنت، وذلك رغم وجود ثلاث لهجات كردية مختلفة. وتحولت اللغة الكردية في كردستان

العراق إلى اللغة الرسمية. وشددت بينجو على أن الرمزین القوميين الأكثر أهمية بالنسبة لجميع الأكراد هما اللغة الكردية ومنطقة كردستان التاريخية.

وفي المستوى التنظيمي، فإنه يوجد اليوم تنظيم كردي شامل ومقره في بروكسل ويحمل اسم «المؤتمر الوطني الكردي». وهدف هذه الهيئة هو أن تشكل لوبي لدى الدول الأوروبية والأمم المتحدة من أجل إثارة الوعي الدولي تجاه القضية الكردية. وبين الامور التي أنجزها المؤتمر تبني برلمانات، مثل البرلمانين السويدي والنرويجي، قرارا ينص على أن استخدام نظام صدام حسين للسلاح الكيمائي ضد أكراد العراق هو إبادة شعب.

ربيع كردي

كتبت بينجو أنه «مثلما يوجد ربيع عربي فإنه يوجد ربيع كردي أيضا. ولأول مرة في تاريخهم، طرح الأكراد أنفسهم في الخارطة السياسية في سورية، بفضل الهزة التي تعرضت لها الدولة منذ بداية العام ٢٠١١». وأكدت الباحثة أن «الصورة الكردية في سورية أعطت دفعة لنشاط الأكراد في تركيا، سواء على المستوى العسكري أو على مستوى المقاومة المدنية. كذلك فإن الصحوة في سورية شكلت دافعا لمنظمات المعارضة الكردية الإيرانية لمحاولة لأم الشروخ فيما بينها وطرح مطلب الفدرالية إمن خلال إقامة حكم ذاتي كردي وارتباطه بعلاقة فدرالية بالدولة الإيرانية».

ورأت بينجو أنه «بالإمكان القول اليوم إن الأكراد ينزعون الشرعية عن الدول القومية في جميع أقاليم كردستان كرد على نزع الشرعية المتواصل ضد الأكراد من جانب هذه الدول».

وأكدت الباحثة أن «الربيع الكردي» يضع تحديا ليس فقط أمام الأنظمة وإنما أيضا أمام السلامة الإقليمية للدول الأربع وهويتها القومية. ولفتت إلى أن «الربيع الكردي» لم يتأثر أبدا من تصاعد قوة الإسلام السياسي في المنطقة، والأكراد يتمسكون بفضل الدين عن السياسة. وأضافت أنه فيما تتعاظم الانقسامات الاجتماعية في المجتمعات العربية، فإنه تجري عملية معاكسة لدى الأكراد وتتمثل بمحاولات لأم الشروخ وزيادة التعاون داخل المجتمعات الكردية.

وأشارت بينجو إلى أنه «على غرار الصحوة العربية، فإنه كان في الحالة الكردية أيضا دور لوسائل الإعلام الحديثة. وتمكن الأكراد بفضلها من اختراق كافة الحدود والقيود ودفع قومية كردية تجاوزت الحدود بشكل ملموس».

وأضافت أن الدور التي تلعبه المرأة الكردية «أهم» مما هي عليه الحال في المجتمعات العربية أو حتى قياسا بالمجتمع التركي. وتلعب النساء

باحثة إسرائيلية متخصصة في تاريخ الأكراد: تحولات هادئة في كردستان التاريخية من شأنها تغيير خارطة الجيو- سياسية في الشرق الأوسط

الكرديات دورا كاملا في التنظيمات العسكرية والسياسية.

خارطة جيو- سياسية جديدة

رأت بينجو أن الأكراد يضعون في الواقع الراهن عدة تحديات أمام الدول التي يعيشون فيها. التحدي الأول يتعلق بتكتل الدولة، وليس في العراق وسورية فقط، وإنما في تركيا وإيران أيضا اللتين يعتبر التكتل فيهما أقوى بكثير من الدولتين الأخريين. وأضافت أنه «رغم حقيقة أن التهديد مختلف في كل دولة، فإن التأثير المتبادل في النظام الفرعي الكردي، مثل إحياء اللغة وتشكيل المؤتمر الكردي وما إلى ذلك، يشكل مصدرا هاما لتصاعد قوة الأكراد والتحدي الذي يشكلونه أمام الدول الأربع». وأشارت الباحثة إلى التهديد الأكبر الذي يشكله إقليم كردستان العراق على سلامة أراضي الدولة، وإلى انهم يتجهون نحو«استقلال زاحف». وأضافت أن جميع المعايير التي تنص عليها «معاهدة مونتيفيديو، كشرط لقيام دولة مستقلة، متوفرة بقدر كبير في إقليم كردستان العراق.

لكن على الرغم من ذلك، فإن بينجو أشارت إلى وجود نقاط ضعف في النظام الكردي «وبينها عدم وجود هدف محدد واحد يوجد جميع الأجزاء، والمنافسة والصعومات بين الأجزاء [الأقاليم الكردية] والمنظمات المختلفة، وكذلك غياب الدعم الدولي، وخاصة من الولايات المتحدة، لقيام دولة كردية مستقلة».

رغم ذلك، فإن التغييرات الدرامية في النظام الفرعي الكردي والتغيرات التي تشهدها المنطقة أدت، وفقا لبينجو، إلى نشوء خارطة جيو- سياسية جديدة لإقامة ما يسمى بالدولة الموازية تحت غطاء 'حكم ذاتي ديمقراطي'. وانتقل الأكراد في سورية، خلال شهور، من أقلية تم إسكاتها إلى جهة تحقق حكم ذاتي خلال القتال. وتطالب جهات معارضة كردية في إيران بإقامة مبنى فدرالي على غرار ذلك القائم في العراق».

وثمة أمر لا يقل أهمية وهو التغيير الحاصل في العلاقة بين النظام الفرعي الكردي والدول الأم، وكتبت بينجو في هذا السياق أنه فيما كانت الدول الأربع متحالفة فيما بينها ضد الأكراد، فإنها لم تعد تتنجح بذلك الآن. «وتقيم تركيا اليوم حلفا غير مكتوب مع أربيل ضد بغداد، وحتى أنها تحاول 'معاينة' الأكراد السوريين بعد فشل محاولاتها لتفعيل جهات في المعارضة السورية ضدهم... واليوم أصبح بالإمكان التحدث عن تصاعد قوة الأكراد قياسا بالعرب... وتحول الأكراد إلى لاعب نشط وديناميكي من شأنه أن يغير خارطة الجيو- سياسية في الشرق الأوسط في القرن الواحد والعشرين».

وجهة نظر أستاذ جامعي حول الوضع الإسرائيلي الآن

«الوضع القائم» فيما يتعلق بعلاقة الدين والدولة يهدف إلى منع علمنة المواطنة!



مسألة نظام «الوضع القائم»، وإلى ما لا يتحدث عنه ليبد بصورة مباشرة. وإذا ما تحدثنا عن مسألة المواطنة، فسوف نجد أن تصنيف المواطنين كمتدينيين أو علمانيين هو عملية سياسية-مؤسسية، اجتماعية وثقافية لها أهمية حاسمة في تحديد شروط الانتماء وأنماط التوزيع. ويمكن التنويه في هذا السياق بنموذج المواطنة الذي تحدث عنه يوراف بيلد وغرشون شافير، والذي يستند إلى وجود ثلاثة أنواع من خطاب المواطنة، والتي لا تحدد فقط من الذي ينتمي إلى المجموع، وإنما تحدد هذا الانتماء أيضاً بناء على درجة الاقتراب من المركز، ومن الذي يمكن له أن يكون شريكاً في توزيع الموارد الاجتماعية. ويعني ذلك، في نظري، أن الشخص القريب من المركز، والذي يتطلع إلى المحافظة على مكانته في هذا المركز، سيسعى إلى إقامة تشابه بين صورته وبين صورة المواطن المثالي، المتمثل مع الدولة، بمعنى صورة الطبقة المتوسطة.

في خمسينيات القرن الماضي تشكلت صورة المواطن في إطار منظومة الأيديولوجيا الرسمية، التي وقفت، في أعقاب إعلان قيام الدولة، ضد السمات الحركية لـ «البشيشوف اليهودي» الصهيوني وغير الصهيوني، وذلك بهدف تمكين الدولة من تشكيل ومأسسة نفسها كمرکز عالمي للنظام السياسي. وقد استند النظام الرسمي على الشراكة السياسية بين حزب «مباي» وبين الصهيونية الدينية؛ هذه الشراكة التي شكلت أو صاغت صورة المواطن في «المتوسطة» والمواطنة ذاتها. وقد نشأ، برعاية الشرطة، والذي لم يحظ، من وجهة نظري، باهتمام بحثي كاف حتى الآن، يكمن في النظام الطبقي الذي أوجدته تلك الشراكة ذاتها. فإذا كانت الدولة الحديثة تتسم بالتحالف بينها وبين الطبقة المتوسطة، فقد وضعت في الصراع حول الرسمية في السنوات الأولى لقيام الدولة (إسرائيل)، وفي إطار الشراكة بين حزبي «مباي» و«المفدال»، أسس السمات الثقافية لهذه الطبقة (المتوسطة) والمواطنة ذاتها. وقد نشأ، برعاية نظام «الوضع القائم»، نظام اجتماعي يقوم على مبدأ «عش ودع الآخرين يعيشون»، والذي كان ملائماً لشركائه، بداية النخبة بانية الدولة، ومن ثم الطبقة المتوسطة نتاج الدولة. هذا النظام استمر وصمد طوال الوقت الذي جرت فيه المحافظة على تقسيم العمل بل مكوئيه، الممثلين بحزبي «مباي» و«المفدال». فقد تولى الأول (مباي)، مهمة كبح الممثلين الشرقيين غير المؤطرين في اتحاد نقابات العمال (الهستدروت)، ولم يكونوا عرباً يعيشون تحت حكم عسكري، وإفساح المجال أمام تطور اقتصادي رأسمالي برعاية الدولة، فيما عمل الثاني (المفدال) على إلحاق المهاجرين الشرقيين بهجرتهم التعليمية المستقل (كان سبعة من كل عشرة تلاميذ في هذا الجهاز التعليمي شرقيين). غير أن عقد هذا التحالف أخذ ينفرط تدريجياً عندما تمرد الشرقيون (على أوضاعهم وظروف استيعابهم) ابتداء من تمرد «وادي الصليب» (في حيفا) مروراً باحتجاجات حركة «الفهود السود» تشكلت في أحياء الشرقيين الفقيرة في القدس، ومن ثم انتقال الشرقيين للتصويت لحزب «الليكود»، وبعد أن خاب أملهم بهذا الحزب، تحولوا للتصويت لصالح حركة «شاس» الدينية-الحريدية الشرقية. وقد أدى هذا الانتقال ليس فقط إلى سقوط (الإطاحة

الماضي كتهديد للمجتمع الإسرائيلي، بإضفاء الطابع الديني- الحريدي على أنماط الحياة في المجتمع والدولة. إن الوضع الخاص الذي يميز هذه المجموعة الكبيرة (غير المتدينية في غالبيتها) يتيح رؤية البعد اللامعقول في الجدل حول «الوضع القائم». فسواء كان هؤلاء (المهاجرون الروس) متدينيين أم لا، فإنهم موجودون هنا (في إسرائيل) بسبب كونهم يهوداً، أو إذا شئنا الدقة، بسبب الطاقة الكامنة في اعتبارهم جزءاً من المجموعة الاثنية اليهودية- القومية. فقد كانت الدولة الصهيونية ترغب وتحتاج إلى قدومهم، على الرغم من كونهم لا يعتبرون يهوداً من ناحية الشريعة الدينية اليهودية، وذلك بسبب الصراع الإثني- القومي الذي تخوضه، على أن يختار هؤلاء المهاجرون أن يكونوا يهوداً، نظرياً أو عملياً. وبالفعل فقد قبل المهاجرون الروس «الصفقة»، التي أتاحت لهم، مقابل شروط الهجرة المريحة نسبياً، «الانضمام» إلى (الأمة) القومية اليهودية-الإسرائيلية، سواء عن طريق قبول أيديولوجية، أو بواسطة طريقة تهويد دينية، أو من خلال انخراطهم في الحياة والسلوكيات اليومية في إطار المجتمع اليهودي في إسرائيل. وخلافاً لتعاملها مع المهاجرين الأثيوبيين (الفلاشا) لم تبد الدولة أيضاً تشامداً أو اهتماماً زائداً فيما يتعلق بإجراءات تهويد المهاجرين الروس، وعلى هذا الأساس سارت إلى منحهم «المواطنة الكاملة». غير أن هؤلاء المهاجرين، وجدوا أنفسهم، بعد قدومهم، يواجهون لوحدهم واقعاً يزداد ويشهد فيه التطابق بين المكونين الديني والقومي، ولا مكان فيه لنمط حياتهم العلماني. صيحت أنهم ساهموا في مأسسة مراسم دفن وزواج مدنية أو شبه مدنية، كلهم في المحصلة، ساهموا في تعزيز «الوضع القائم»، كميكانيزم ينظم أشكال الفصل الإثنية- الثقافية (مثلاً، بين الشرقيين والمهاجرين الروس في مدن التطوير)، والصراع فيما بينهم على الطابع اليهودي للدولة، وبعبارة أخرى، فإن نظام «الوضع القائم»، الذي وصفه المؤرخ يغال غيلام على أنه الغلاف الأيديولوجي الذي يدور الصراع حول الدين والدولة على شكله، يولد صورة من التوافق حول التسويات القائمة، غير أن هذه التسويات، التي تتم وسط تجاوز، ومن وراء ظهر المواطنين أنفسهم، تترك الناطقين بالروسية، في هذه الحالة، وحيدين في واقع تبدو فيه الطريقة الوحيدة تقريباً لمواجهة غياب الحرية من الدين، هي الرضوخ لأنظمة التحليل والخذع الإسرائيلية التي تتبع للعلمانيين في إسرائيل أو يعيشوا حياة علمانية في حيز مدني يسود فيه أيضاً إكراه ديني، أما الثمن السياسي لذلك فهو فقدان التمثيل السياسي (من الناحية الجوهرية وليس من الناحية الفنية أو الشكلية).

من هم المستفيدون الحقيقيون من «الوضع القائم»؟ إذا كان المهاجرون الروس هم الخاسرون، فمن يكون المستفيد من نظام «الوضع القائم»؟ الجواب ببساطة: المتدينون، أو وفق التعريف المؤلف، الحريديم. فالسياسة الحريدية تجني في ظل الوضع القائم مكاسب سياسية وسيطرة على الموارد الرمزية والمادية، وهو ما يمكن الأحزاب الحريدية من لعب أدوار مؤثرة وذات صلة في المجال السياسي. ولكن الفائدة والمكاسب السياسية التي تجنيها الأحزاب الحريدية، لا تجد انعكاساً مماثلاً على أوضاع المجتمع الحريدي، وخير دليل على ذلك هو مظاهر الفقر المنتشرة في صفوف هذا المجتمع، والتهمير الذي يعاني منه المتدينون الحريديم الراغبين في الاندماج في سوق العمل الإسرائيلية. وفي اعتقادي هناك مستفيدون أكبر وأكثر من الحريديم، ترتبط مكاسبهم مباشرة بشؤون الدين والدولة.

من هنا يغدو الموضوع هو العلاقة بين المواطنة والدين، أي البعد الطبقي لنظام «الوضع القائم»، وهذا يعيدني إلى موضوع تحالف يائير لبيد وفتالي بينيت، وكلاهما من ممثلي النخبة العسكرية والصناعات التكنولوجية المتطورة والمسائل الاعلام والديعية، وهي قطاعات تشكل ركائز الطبقة المتوسطة الناجحة حالياً في إسرائيل. ويحتاج التحليل الطبقي إلى الرجوع مجدداً إلى السؤال البسيط: من هم المستفيدون، ومن هم الخاسرون؟ إذا ما عدنا للمعطيات حول التدين في إسرائيل، فسوف نجد، كما هو معروف، بأنه كلما كانت المكانة الاقتصادية للإنسان متدنية أكثر، كلما ازدادت احتمالية أن يكون هذا الإنسان أكثر تديناً. والسؤال، هل يفسر التدين الفقر، أم العكس؟ هذا السؤال له بعدان، بعد مادي، وبعد رمزي- ثقافي. في البعد المادي، من المعروف أن الرصيد السياسي الذي جمعه يائير لبيد (وأبوه من قبله) تكوّن في الصراع حول الميزانية العامة (الميزانيات والمخصصات الحكومية المحولة لحساب المتدينيين الحريديم)، مع أن تدوير المعطيات على نحو موسع يبين أن «التكلفة» المالية للمتدينيين الحريديم لا تزيد عن ٢٪ من الميزانية العامة للدولة، لذلك اعتقد أن الإجابة الطبقيّة تكمن في البعد الرمزي. غير أن ذلك لا يعني قطعاً، في نظري، بأنه لا توجد للصراع الطبقي نتائج مادية، وكما أسلفنا فإن الفقر المنتشر في صفوف الحريديم يشكل أحد تحديات هذا الصراع. وعليه فإن المسألة الطبقيّة ليست فقط مسألة مال. فعندما حث حزب «شينيوي» بزعامة (يوسف) بييد الأب، المتدينيين الحريديم على الخروج للعمل، أو حينما ذكرنا لبيد الابن، زعيم حزب «بيش عتيد»، صباح مساء، بأنه انضم للحكومة في يعمل على تحقيق توزيع عادل للميزانية والموارد للدولة، فإن ذلك لا يشكل مسألة الأموال التي يتحدثون عنها، وإنما هي مسألة «لمن تعود الدولة؟»، حسب تعبير يائير لبيد، وهذا يعيدنا إلى

بقلم:غال ليفي (٩)

في تكرار لعبارة معروفة يمكن القول إنه لعله من الممكن إخراج المتدينيين من الحكومة الإسرائيلية غير أنه من المستحيل فصل الدولة عن المتدينيين. وفي هذا السياق أفرح أن يتم التفكير حول «المتدينيين» ليس كمجموعة من الناس لها علاقة أو صلة معينة بالدين، وإنما كمجموعة سياسية واجتماعية تتمتع، رغم تغير موقعها السياسي (من الائتلاف إلى المعارضة مثلاً)، بحضور فاعل وقوي في اختيارات وقرارات الدولة، سواء كانت هذه تتعلق مباشرة بمسائل دينية أو بسواها. فضلاً عن ذلك، ثمة إشكالية متناقضة في صعوبة المطالبة بأجندة علمانية في مجتمع يتصرف في حياته اليومية كمجتمع علماني؛ ويتعاطم هذا التناقض في ضوء الاهتمام الشديد الذي يبديه ساسة علمانيون تجاه مسائل من قبيل من يكون الحاكم الأكبر للدولة. وتجد هذه الثنائية تعبيراً لها أيضاً في التحالفات السياسية، كالتحالف الذي قام مؤخراً بين يائير لبيد (العلماني) وفتالي بينيت (المتدين). ولكن يبدو في الظاهر أن القاسم المشترك لهدين الرجلين هو الرغبة في التغيير وفي انتاج «سياسة جديدة» يقبع في أساسها نموذج من الاستمرارية أكثر عمقا، وهو الذي يشد هذين السياسيين نحو الشراكة التاريخية التي قامت في صفوف الطبقة المتوسطة في بداية عهد الدولة تحت راية الرسمية. فما هو الأساس الذي استندت عليه الشراكة السياسية بين حزب «بيش عتيد (يوجد مستقبل)» (بزعامة لبيد) وحزب «البيت اليهودي» (بزعامة بينيت)؟ هل يدل هذا التحالف على ظهور «السياسة الجديدة»، أم أن الحديث يدور فقط على عودة السياسة القديمة؟ هل تشكل هذه الشراكة مجرد تحالف تكتيكي، أم أنها تنطوي على بعد استراتيجي يقف في أساس النظام الاجتماعي- السياسي في إسرائيل؟ وكيف يرتبط هذا التحالف بتطور المواطنة الإثني وباستمرارية نظام «الوضع القائم» (الستاتيكي) كاستطورة وتطبع علاقات السيطرة والتمثيل السياسي، والذي يقضي إلى الهامش، بصورة مستمرة، المجموعات غير المتمثلة مع نموذج بناء الأمة والدولة؟

سأحاول في هذا المقال تسليط الضوء على نظام «الوضع القائم» الذي ينظم علاقات الدين والدولة، ويشكل نوعاً من الاتفاق حول مكانة الدين في المواطنة الإسرائيلية. وأقترح هنا التفكير بهذا النظام باعتباره أداة لتبرير التعريف الذاتي لإسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، وبالتالي كنظام يعطي المواطنة في إسرائيل مضمون بنية غير تعسفية في الظاهر، أي يعطيه مضموناً ديمقراطياً، غير أنه يشكل في الوقت ذاته أداة تفسر أيضاً طريقة الدولة في رسم وتكريس الحدود الإثنية والطبقية، والتي تقوض إمكانية ظهور سياسة راديكالية، وتقلص حيز المشاركة والتمثيل السياسيين. فعلى الرغم من التغييرات التي طرأت على علاقات الدين والدولة خلال العقود الفاصلة بين هجرة الشرقيين في الخمسينيات، مروراً بدخول (المواطنين) العرب إلى الجسم المدني في السبعينيات، وانتهاج الهجرة الروسية في التسعينيات، إلا أن قوة حضور وتأثير «الوضع القائم» ظلت ثابتة، ليس فقط في مجال الدين بالذات، وإنما أيضاً في مجال المواطنة. وإذا كانت مصطلحات ومفاهيم سياسية، مثل الدولة والمواطنة والشرقيين والإشكناز وغيرها، تأخذ معناها في إطار العلاقات الاجتماعية المتبادلة، كذلك ينبغي أيضاً فهم أن النقاش العام حول علاقات الدين والدولة يتم بين مؤلّفتين مجردتين كنزاع بين «علمانيين» و«متدينيين مترمّنين (حريديم)». ووفقاً لهذه الرؤية التي اعتبرت بموجبها (بصورة خاطئة) رسالة دافيد بن غوريون في حينه إلى الزعامة الحريدية، كمنطلق، أو أساس، لهذا النظام، مدعوماً بهم «التحالف التاريخي» بين حزب «مباي» والحزب القومي- الديني (المفدال) كنظام مستقر لـ «ديمقراطية تشاركية»، فإن نظام «الوضع القائم» يشكل في الظاهر تسوية بين توجّهين أيديولوجيين راديكاليين، أيوقراطي وديمقراطي، وفي هذا السياق التاريخي يظهر التيار الصهيوني- الديني بمنزلة الحل الوسط أو التسوية التوفيقية بين القطبين «العلماني» و«الحريدي». وعليه فإن النظام ذاته (نظام «الوضع القائم») يعكس تسوية متخيلة بين الدين والدولة، ويمثل في الوقت ذاته الفصل المزعوم بينهما. وبعبارة أخرى فإن ذلك يمثل نهاية حدود قدرة الدولة الصهيونية- اليهودية.

لكن، في ظل إدراكنا لانعدام الفصل بين الدين والدولة، فإنني أفرح النظر إلى نظام «الوضع القائم» كمرحك (ميكانيزم) للنقاش العام، يحدد المشاركين فيه ويصوغ حدوده، وفي الوقت ذاته فإن هذا الميكانيزم يخفي، أو يحجب أولئك الذين لا يشتركون في النقاش (مثل العرب) وما لا يبحث في إطار هذا النقاش (كالعلاقات الطبقيّة والإثنية)، ومن هنا السؤال: من هم الذين يشاركون في النقاش كوكلاء، أو كلاعبين سياسيين، ومن هم المغيبون عنه؟ وما هي المواضيع المغيبة عن النقاش في شؤون الدين والدولة؟ بغية الإجابة على هذه التساؤلات، سوف أتطرق بإقتضاب إلى موضوع المهاجرين «الروس» الذين قدموا إلى إسرائيل من دول الاتحاد السوفياتي سابقاً، بمعزل عن مسألة الدين اليهودي، إذ يمكن القول إن هناك عوامل كثيرة أخرى، لا علاقة لها بوقف أغلبية هذه المجموعة من الدين، هي التي تفسر تلك الهجرة (الروسية). فضلاً عن ذلك، فإن هذه المجموعة، مقارنة بمجموعات سكانية أخرى مثل الشرقيين والعرب، تتميز بكونها تعتبر «عصرية»، بمعنى يمكن لها أن توازن ما بدا في ثمانينيات القرن

(٩) استاذ محاضر في قسم علم الاجتماع والعلوم السياسية والإعلام في الجامعة المفتوحة، ترجمة خاصة.

استبداد بقناع التنور- حول نفوذ منظمات المجتمع المدني في إسرائيل!

موارد الغاز التي ستخصص للتصدير، ومع أن هذه المسألة هي مسألة استراتيجية اقتصادية- سياسية لا يجوز للمحكمة العليا التدخل فيها، إلا أن السجل السابق، أحادي الاتجاه، دفع قضاة المحكمة العليا إلى مناقشة الموضوع. لماذا يتم ذلك؟ إنه يتم نتيجة شهوة السلطة القائمة لدى النخبة الإسرائيلية، حتى أن هناك حالياً وسائل إعلام إسرائيلية مستعدة لخدمة مصالح أجنبية. إن الوحدة الرسمية لمنظمات المجتمع المدني في إسرائيل- ابتداء من منظمة «بتسليم» وانتهاء بمنظمات الخضر- إنكنا تعكس قيماً شمولية، إذ كيف يمكن تفسير قرار قاض مغفور بأن حركة «إم ترنسو» (حركة يمينية إسرائيلية متطرفة) يشتبه في كونها، بسبب قيمها ومبادئها القومية، حركة فاشية؟ إن إخفاق الهيئات المنتخبة والتمثيلية في إسرائيل، أو تقاعسها في مواجهة هذه المعركة، من شأنه أن يقود نحو انهيار الديمقراطية في إسرائيل، وسيكون من ضمن المتضررين من ذلك أيضاً المحكمة الإسرائيلية العليا.

(٩) صحافي إسرائيلي من أصحاب الأعداء في صحيفتي «معاريف» و«هكوير ريشون».

بقلم: أمنون لورد (٩)

«المجتمع المدني ضد مواطني إسرائيل»- لعل ذلك يمثل وصفاً دقيقاً، إلى هذا الحد أو ذلك، للوضع السياسي في الدولة. فالقرار الأخير الذي رفضت بوجوبه المحكمة الإسرائيلية العليا القانون ضد «المتسلسلين»، يمثل أحدث دليل على السيطرة شبه المطلقة لهذا «المجتمع المدني» في الخطاب الإسرائيلي العام، وهذه السيطرة هي التي تحدد في نهاية المطاف الكفة التي ترجح لصالحها قرارات الحكومة. وبالأخص قرارات المحكمة العليا، أو لدى التناهما كمحكمة عدل عليا في إسرائيل. فما هو المجتمع المدني، الذي يدور الحديث عنه طوال الوقت؟ المجتمع المدني، هو مصطلح من المفترض أنه يعبر عن مشاركة ديمقراطية لـ «المواطنين» في الطريقة التي تدار بها الدولة، وتضم منظمات المجتمع المدني في صفوفها فئات من شتى ألوان الطيف، ولا سيما اليسار، وبشكل رئيس اليسار الراديكالي، ويمكن القول إن عدد منظمات «المجتمع المدني» والمنظمات غير الحكومية (هناك مئات من هذه المنظمات في إسرائيل) يفوق تقريباً عدد الناخبين الذين يصوتون لصالح اليسار الإسرائيلي.

محلل إسرائيلي: اليمين في إسرائيل يفتقر إلى أي فكرة أو رؤية لها صلة بالواقع!



اليمين في إسرائيل: إنكار الواقع.

قال المحلل السياسي الإسرائيلي نوحام شيرازف إن قرار المحكمة الإسرائيلية العليا الذي ألغى قانونا يسمح لإسرائيل بسجن طالبي اللجوء ثلاثة أعوام من دون تقديمهم إلى المحاكمة، أخرج إلى العلن مجدداً عقدة البارانتويا التي يعني منها اليمين الإسرائيلي.

وأضاف هذا المحلل في مقال نشره في شبكة الانترنت:

في محطات الإذاعة هاجم المتحدثون بلسان اليمين ما وصفوه بالظغمة القضائية، وشكّن كتاب الأعمدة في الصحف حملة شعواء ضد المنظمات الحقوقية، وما زال الحديث جارياً على هذا المنوال منذ صدور ذلك القرار قبل أكثر من أسبوعين.

وعلى رأي اليمين، فإن الذي يسيطر في إسرائيل هو الخطبوط متطور من المنظمات الاجتماعية أكثر ثراء من قارون، وتعمل إلى جانبها جوقة من الصحافيين، وأن هذه المنظمات تملّي على المحاكم ما تشاء على قرارات وأحكام، فيما أن هدفها هو القضاء على شعب إسرائيل بطرق شتى، منها «اختراع شعب فلسطيني، وتشجيع ملايين الأفارقة على التسلسل واللجوء إلى إسرائيل عبر حدودها الجنوبية، وتغذية ودفع اللاسامية قدما في أوروبا، فضلا عن اختلاق «احتجاج اجتماعي» داخلي.

وفي هذا الوقت بالذات، وبعدما تسببت منظمات «الصدوق الجديد لإسرائيل» و«ببتسيلم» و«ساتسبين» بالفرار الجماعي من الجيش الإريترى، وبالجماعة في السودان، والمظاهرات المناهضة لجدار الفصل في بلعين، والأزمة في سوق السكن في إسرائيل، وصلت الخطة (المؤامرة) إلى مراحلها النهائية، الهادفة إلى استبدال بنيامين نتنياهو وإحلال عزمي بشارة مكانه، وإرغام الجيش الإسرائيلي على تسليم «أرض إسرائيل» بأكملها، باستثناء أناقض قرية «الشيخ مؤنس» إلى قوى «الجهاد الإسلامي الفاشي النازي»، ولولا ثلاثة من المدونين واثنين من كتاب الأعمدة، الذين يواجهون بمفردهم هذه الهجمة، لكانت هذه المؤامرة قد خرجت إلى حيز التنفيذ منذ أمد بعيد.

وبرأي شيرازف ثمة مشكلة بسيطة فقط في هذه الرواية «المقنعة»، وهي أن اليمين يحتفظ منذ ثمانينيات القرن الماضي بزمام الحكم والسيطرة في الدولة، باستثناء فترات قصيرة، وسيطر فيها بصورة تامة ومطلقة طوال السنوات العشر الأخيرة، فجميع رؤساء الحكومات أتوا طيلة هذه الفترة من حزب «الليكود»، كما أن القوى المركزية في الائتلاف الحكومي هي من أحزاب ورجالات اليمين، ووزارة الداخلية يتناوب عليها رجالات اليمين تارة واليمينيين الحريديم تارة أخرى، وبيات صفوف الجيش الإسرائيلي مليئة بالمتدينين من معتمري القبعات المنسوجة، فيما أخذت وسائل الإعلام تنزاح أكثر فأكثر نحو اليمين في عملية ثابتة وسريعة للغاية. فالصحيفة الأكثر قراءة في إسرائيل (صحيفة «يسرائيل هيوم» التي توزع مجاناً) مموله من قبل ملياردير يميني مقرب من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو) لا يؤمن

مبادرة من «مركز مساواة» عقد الأسبوع الماضي في الناصرة مؤتمر «المكانة القانونية للجماهير العربية الفلسطينية في إسرائيل» للمرة الرابعة، وذلك في ظل تطورات إقليمية عربية وعالمية ستؤثر على مستقبل هذه الجماهير العربية وعلى الشعب الفلسطيني والمنطقة العربية.

وقال بيان صادر عن المركز تلقى «المشهد الإسرائيلي» نسخة منه إن المؤتمر شكل منصة للحوار وتبادل الخبرات بين المنتخبين والعاملين في سن القوانين وبين مطبقي القوانين في المحاكم من محامين وقضاة سابقين ونشطاء في مؤسسات حقوق الإنسان. كما ناقش المؤتمر مواضيع عديدة من خلال ورشات عمل تخصصية تعطي فرصة لتبادل الخبرات والتشبيك بين المشاركين والمشاركات. وقال مركز مساواة إنه سيعمل على تحويل توصيات المؤتمر إلى آليات عمل تستثمر في الجهود لتغيير المكانة القانونية والسياسية والاقتصادية والثقافية للمجتمع الفلسطيني من خلال استخدام أساليب تحرك متنوعة منها المرافعة البرلمانية والعمل الشعبي والمرافعة القانونية. وشارك في مداخلات المؤتمر عدد كبير من المرشعين والقانونيين.

وقال مدير المركز جعفر فرح في تصريحات أدلى بها إلى وسائل الإعلام إن مؤتمر هذا العام تعامل مع المحاور التالية:

مكانة المجتمع العربي الفلسطيني في ظل المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية

تجددت المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية بمبادرة وبراغية أميركية، وقد تبنى راعي المفاوضات خطاب الاعتراف بإسرائيل كـ «دولة يهودية» متجاهلاً تبعات هذا الاعتراف على دولية مكانة المجتمع الفلسطيني في حل الدولتين. وكانت وزيرة العدل الإسرائيلية ومسؤولة المفاوضات تسيبي ليفني من أوائل من تبناوا اشتراط اتفاق السلام بتصليل الاعتراف الفلسطيني والعربي والدولي في إسرائيل كدولة يهودية. وكان هذا الموقف قد طرح من قبل ليفني ومؤسسات إسرائيلية مركزية بادرت بطرح اقتراح دستوري على رأسها «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، وبادرت المؤسسات الفلسطينية وبينها مركز مساواة ولجنة رؤساء السلطات المحلية العربية إلى طرح رؤيا جماعية مختلفة لطرح الدولة اليهودية. وطرح هذا المجتمع الفلسطيني في إسرائيل كجزء من الشعب الفلسطيني من دون التنازل عن حق المواطنة المتساوية الكاملة في إسرائيل.

وقد تعدت الحوار الدستوري بين الأغلبية اليهودية في البلاد والأقلية العربية الفلسطينية وقرار القيادة الإسرائيلية اليهودية تدويل الحوار الدستوري وطرح «الدولة اليهودية» كشرط مسبق على المفاوضات العربي والفلسطيني، ونجحت الدبلوماسية الإسرائيلية في تدويل الموقف في ظل معارضة فلسطينية وعربية. ويشار إلى أن عددا من قوانين الأساس والقوانين العادية تعرف إسرائيل كدولة يهودية وتتجاهل كافة القوانين الإسرائيلية الحقوق الجماعية للمجتمع الفلسطيني العربي في البلاد. ويطرح الائتلاف الكوموني الحالي اقتراحات قوانين، بما في ذلك قانون أساس «إسرائيل دولة القومية اليهودية»، بهدف تعميق التمييز القانوني تجاه المجتمع الفلسطيني في البلاد وذلك إلى جانب اقتراحات قوانين تمييزية في مجال السكن والتشغيل والمواطنة.

وقد ناقش المؤتمر هذا الموضوع بمشاركة القيادات السياسية المنتخبة للجماهير العربية وممثلي مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني وممثلي منظمة التحرير الفلسطينية. كما أفسح المؤتمر أمام المشاركين فرصة طرح أفكار جديدة لحل القضية الفلسطينية، ضمن حماية الحقوق الجماعية والفردية للمجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل. وأشار إلى أن الوضع الحالي يتطلب التحرك لطرح مبادرات تحمي الوجود الجماعي والفردى لمجتمع الداخل وتمنع تعميق الدونية القانونية القائمة حالياً في الجهاز القضائي.

رؤيا مستقبلية وأزمة عربية

طرحت مؤسسات أهلية بينها مركز مساواة ومؤسسة عدالة ومعهد الأبحاث مدى الكرمل اجتهادات عدة لتلحول دستورية تحمي حقوق المجتمع الفلسطيني، وبادر الرئيس السابق للجنة المتابعة العليا للجماهير العربية شوقي خطيب ولجنة رؤساء السلطات المحلية العربية العام ٢٠٠٥ إلى بلورة اقتراح استراتيجي لرؤيا جماعية للمجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل. وخلقت المبادرات المذكورة ردود فعل جدية في المؤسسات والشارع اليهودي ولكن رفض الحركة الإسلامية الشمالية مناقشة الاقتراح في لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية أدى إلى إجهاض الجهد المبذول لطرح تصور

مشترك للجماهير العربية. وترافق هذه التطورات الأزمة العربية الحالية وهي أزمة الاتفاق بين التيارات الإسلامية والتيارات الوطنية في المنطقة العربية، وتنزلق المنطقة العربية إلى حروب ومواجهات أهلية تسحق النسيج الاقتصادي والسياسي والثقافي والوطني لدول المنطقة العربية. وتتطور أزمة شعوب المنطقة العربية إلى مواجهات مدنية وعسكرية تمنع تطورا ديمقراطيا يقود شعوب المنطقة إلى بر الأمان.

وشارك في الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة حوالي ٥٦% من أصحاب حق الاقتراع العرب لكن شلل الهيئات القطرية للجماهير العربية وعلى رأسها لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية هو مؤشر لأزمة الاتفاق على رؤيا مشتركة والتي يعني منها مجتمعنا. وأصبح ما يجمع لجنة المتابعة هو رد الفعل الأنسي على خطوات قمعية تمارسها الحكومة على مجتمعنا. وما نحن نخوض انتخابات السلطات المحلية العربية (في ٢٢ تشرين الأول ٢٠١٣) في ظل أزمة قيادة تؤدي إلى اقتتال يومي في كافة القرى والمدن الخدمتية والعريفية. فالعنف والانهيار القيمي وسيطرة المسلحين على المشهد الانتخابي يؤدي إلى قمع الممارسة الديمقراطية التي من المفروض أن ترافق انتخابات. ومن جهة أخرى فقد حلت وزارة الداخلية خمس السنوات الخمس الأخيرة أكثر من ١٩ سلطة محلية عربية بسبب أزماتها الخدمتية والتنظيمية والرؤيوية. وطرح المؤتمر موضوع رؤيا جماعية مستقبلية للجماهير العربية وأزمة الرؤيا في المنطقة العربية بين تيارات الإسلام السياسي والتيارات الوطنية. كما طرح المؤتمر تساؤلات حول قدرة مجتمع الداخل على أن يبلور تحركا جماعيا يكون مبنيا على مصالح مشتركة لمجتمع يتعرض لممارسات قمعية وتمييزية منهجة، كما تحاور حول فرص بناء مؤسسات ديمقراطية يمكنها أن تقود هذا المجتمع وتحترم الاختلاف.

التأثيرات السياسية على الجهاز القضائي

تتعرض المحاكم الإسرائيلية، وخصوصا المحكمة العليا ولجنة تعيين القضاة، إلى سلسلة ضغوط سياسية تهدف إلى منع الجهاز القضائي من حماية حقوق الإنسان في إسرائيل ومناطق الاحتلال المختلفة. وتستثنى لجنة تعيين القضاة الحقوقيين العرب وتكتفي بتعيين رمزي لقضاة عرب في الجهاز القضائي الإسرائيلي. وهناك من يختار في النيابة العامة وجهاز الشرطة والجهاز القضائي المدني والعسكري أن يخدم السياسة الحكومية على حساب قيم حقوق الإنسان الأساسية. وأصبحت الدراسات التي تشير إلى الفجوات في قرارات الحكم تجاه العرب واليهود تثير تساؤلات جدية حول استقلالية الجهاز القضائي الإسرائيلي. وقامت الحكومة السابقة بمحاولة تغيير قانون يهدف منع تعيين عربي لأول مرة في لجنة تعيين القضاة، وتحول تعيين قضاة محسوبين على اليمين السياسي والمستوطنين إلى مهمة من أهم مهمات لجنة تعيين القضاة. وتتقاسم المحكمة العليا في حماية عشرات آلاف العائلات ضحايا قانون المواطنة، وتوافق على غالبية ممارسات الاحتلال العسكرية في المناطق المحتلة. وعلى الرغم من الضغوط قررت المحكمة العليا مؤخرا التدخل لمنع انتهاك حقوق اللاجئين الأفارقة وتجرت على إلغاء قانون غير دستوري، ويشار إلى أن المحكمة العليا ومنذ تم تعيين عدد من القضاة خلال فترة الحكومة الحالية قد تحفظت من التدخل في قرارات برلمانية تناقض قوانين أساس وتمس بحقوق الإنسان وأبرز نموذج هو رفض التدخل في قانون المواطنة. وقد ناقش المؤتمر بمشاركة قضاة سابقين ومحامين التأثيرات السياسية على الجهاز القضائي وقدرته المجتمعية العربي على التأثير في مراحل بلورة القوانين ومحدودية القدرة على الاستفادة من العدالة القضائية.

آليات قضائية وشعبية في مكافحة التمييز والعنصرية

أصبح النضال ضد العنصرية مهمة أوسع من الجماهير العربية، حيث سجل نجاح في طرح العنصرية ضد الجماهير العربية كجزء من فكر عنصري متكامل يستهدف في نهاية المطاف مجموعات سكانية أخرى. وتقوم المحكمة العليا من جهة بالمصادقة على قانون المواطنة ولكنها من جهة أخرى ترفض قانون سجن اللاجئين. ويمنح الجهاز القانوني عددا من الآليات لمكافحة التمييز في العمل للدخول للامكان العامة ومكافحة التمييز في العمل وغيرها. ويعمل الائتلاف الحكومي الحالي على إلغاء بعض القوانين التي تمنع التمييز ويشعر قوانين تسمح بالتمييز في السكن والتعليم العالي. وقد تدارس المؤتمر آليات قضائية وشعبية يمكنها المساهمة في مكافحة التمييز والعنصرية في العمل والتصنيف العرقي في المؤسسات العامة وملاعب كرة

مؤتمر «المكانة القانونية للجماهير العربية الفلسطينية في إسرائيل» يعقد للمرة الرابعة

المسكن والتخطيط من أصعب القضايا الحياتية التي يواجهها الفلسطيني في الداخل!

القدم والخدمات البنكية، واقترح المشاركون وجهات نظر وتجارب قانونية من شأنها تكثيف المعركة في مكافحة التمييز الحكومي والعنصرية الحكومية والفردية المستفحلة في البلاد.

قوانين الأراضي والتخطيط

البناء وتعامل الجهاز القضائي

بلورت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة قوانين أراض وتخطيط تخدم الأغلبية اليهودية على حساب المجتمع الفلسطيني، وتصادر حقه في ملكه التاريخي مثل قانون «أملاك الغائبين»، وقد تصدت الجماهير العربية خصوصا في يوم الأرض العام ١٩٧٦ لسياسة المصادرة مما منع مصادرة عشرات ألوف الدنمات لكن الحكومة الإسرائيلية كثفت استخدام قوانين التخطيط لتحديد قدرة المجتمع العربي على التطور والبناء خارج مسطحات بناء تم تحديدها من قبل هيئات التخطيط، وأصبح المسكن والتخطيط من أصعب القضايا الحياتية التي يواجهها الإنسان العربي في الداخل.

وبلورت الحكومات المتعاقبة سلسلة من اقتراحات القوانين التي تؤثر على المنظومة التخطيطية في البلاد. فتغيير قانون التخطيط والبناء يؤدي إلى تصعيد الممارسات القانونية بحق المواطن العربي الذي يخالف قانون التخطيط والبناء بسبب عدم ملاءمته لحاجاته الحياتية. وقامت الحكومة والكنيست بتشريع قوانين تحمي مخالفتي قوانين التخطيط والبناء اليهود، وخصوصا أصحاب «المزارع الفردية» والموشافيم، فقد صادقت على إقامة مناطق تجارية ضخمة على أراض زراعية وصادقت على تخصيص آلاف الدنمات في النقب لعائلات متخطية القوانين القائمة من خلال سلسلة قوانين جديدة تخدم أهدافا سياسية. ويعتبر «قانون تنظيم سكن البدو في النقب» (المتعارف عليه كقانون برافر) آخر اقتراح قانون ينتهك حق ملكية المواطن العربي في النقب على أرضه، وقد صادق العام ٢٠١٣ على اقتراح القانون في القراءة الأولى بأغلبية ٤٣ صوتا ضد ٤٠ صوتا. وقد رصدت الحكومة ميزانيات خاصة لتعيين قضاة وتجنيد مدعين ورجال شرطة لتنفيذ سياسة برافر المقترحة. وناقش المؤتمر آليات النضال لمواجهة سياسة الأراضي وقوانين الأراضي المقترحة، كما طرح تجارب تاريخية انتصرت فيها الجماهير العربية في منع مصادرات مثل يوم الأرض أو أنشطة لجنة الأربعين التي قادت إلى اعتراف بغالبية القرى غير المعترف فيها في منطقة الجليل.

أوراق عمل

وقال فرح إنه سبق المؤتمر نداء لطرح أوراق عمل قانونية تثير نقاش المؤتمر وما يليه من أنشطة، وهذه الأوراق لا تعبر عن موقف مركز مساواة بالذات وإنما عن موقف واجتهاد كاتبها. وقد طرحت أوراق العمل خلال ورشات تم تنظيمها في الأشهر التي سبقت انعقاد المؤتمر. وأضاف أن من المهم الإشارة إلى أهمية إبراز التعددية الفكرية في مجتمعنا والعمل على إلغاء وتدعيم نضالنا باستراتيجيات نضالية تتلاءم وتعطي الأجوبة على المستجدات السياسية المحلية والإقليمية والدولية.

وأشار إلى أن مركز مساواة يطرح موقفا من المكانة القانونية المطلوبة لحماية حقوق الجماهير العربية الفلسطينية في الداخل يشمل ما يلي: اعتراف رسمي بالمجتمع العربي الفلسطيني كأقلية قومية في الدولة وكأهل الوطن الأصليين، حقا في الحفاظ على لغتنا العربية وتطويرها، وفي ضمان ثنائية لغوية جوهرية للدول

الحقوق التاريخية في وطننا، حقوق اللاجئين والمهجريين وملكيتهم الأراضي والأوقاف الدينية، ضمان التمثيل اللائق والمؤثر، على أساس جماعي في كافة الهيئات السياسية والمجتمعية في الدولة، ضمان التوزيع العادلة لكافة الموارد المادية في

الدولة وتصحيح الغبن التاريخي، ضمان مساواة مدنية ومساواة قومية شاملة على أسس العدل التوزيعي والعدل التصحيحي،

حقا في إدارة ذاتية ديمقراطية لمؤسساتنا التعليمية والثقافية والدينية،

حقا في التواصل الوطني والإنساني مع باقي أبناء شعبنا والأمة العربية،

حقا في تمثيل متساو في المنظومة الرمزية للدولة وفي التعبير عن رمزنا الجماعية،

ضمان النزاهة والعدالة والمساواة في موارد الهجرة والمواطنة.

وأصدر المؤتمر توصيات تهدف إلى التأثير على متخذ القرار السياسي وصانع القانون البرلماني وعلى مستخدم القانون. وستطرح التوصيات على المؤسسات الوطنية لتستعين بها في تحديد مسارات عملها القانونية والشعبية والدولية.

هذا الملحق

ممول من قبل الاتحاد الأوروبي



«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، ولا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الأوروبي»

تابعونا على الفيسبوك



http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب



http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب. 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدارة»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدارة» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدارة» مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي